

مكتبة الملك



الملكة الأردنية

للمملكة الأردنية الهاشمية

صان: القدس ٢٩ ذو الحجة سنة ١٤١٩ هـ. الموافق ١٥ نيسان سنة ١٩٩٩ م.

العدد: ٤٣٤٢

تصدر عن رئاسة الوزراء

توزع من قبل وزارة المالية

طبع في المطابع العسكرية



فهرس العدد ١٣٤٢ الصادر بتاريخ ١٥/٤/١٩٩٩

رقم الصفحة	الموضوع
١٣٢٠	- قانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٩ قانون الكهرباء العام
١٣٣٣	- نظام رقم (٨) لسنة ١٩٩٩ نظام المعهد الدبلوماسي الأردني
١٣٤٢	- نظام رقم (٩) لسنة ١٩٩٩ نظام معمل لتقانة الهيدرو
١٣٤٥	- للتدريسية في جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية
١٣٤٥	- نظام رقم (١٠) لسنة ١٩٩٩ نظام التراتيب والمعاملات
١٣٥٢	- في جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية
١٣٥٢	- نظام رقم (١١) لسنة ١٩٩٩ نظام الموظفين
١٣٧٧	- في جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية
١٣٨٠	- نظام رقم (١٢) لسنة ١٩٩٩ نظام المراكز
١٣٨٠	- الخدمة في جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية
١٣٨٧	- نظام رقم (١٣) لسنة ١٩٩٩ نظام البعثات
١٣٨٧	- العلمية في جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية
١٣٩٠	- نظام رقم (١٤) لسنة ١٩٩٩ نظام الدراسات
١٣٩٠	- العليا في جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية
١٣٩٠	- نظام رقم (١٥) لسنة ١٩٩٩ نظام منح الدرجات العلمية والدرجات
١٣٩٠	- للعلمية والشهادات في جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية

رقم الصفحة

نحن عبد الله بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الاعيان والشيوخ
نصادق على القانون الآتي وأمر بأصداره
واحتافه الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٩
قانون الكهرباء العام

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون الكهرباء العام لسنة ١٩٩٩) ويعمل به من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني
المنصوصة لها اذناه، مالم تدل القرينة على غير ذلك :-

الوزارة : وزارة الطاقة والثروة المعدنية
الوزير : وزير الطاقة والثروة المعدنية
الهيئة : هيئة تنظيم قطاع الكهرباء المنشأة
بموجب احكام هذا القانون.

التوليد : انتاج الطاقة الكهربائية
النقل : نقل الطاقة الكهربائية على خطوط النقل
البالي من ٦٦ كيلو فولت فما فوق.

التوزيع : توزيع الطاقة الكهربائية بواسطة شبكات
الضغط المتوسط والمنخفض من
٣٣ كيلو فولت فما دون.

الخدمة : اي شركة مرخص لها بتوزيع الطاقة
الكهربائية على المستهلكين وفقا لاحكام
هذا القانون.

رقم الصفحة	الموضوع
١٣٩٣	- نظام رقم (١١) لسنة ١٩٩٩ نظام كاديب الطلبة في جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية
١٣٩٩	- نظام رقم (١٧) لسنة ١٩٩٩ نظام معدل لنظام اللوازم والاقتطاع في جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية
١٤٠٣	- نظام رقم (١٨) لسنة ١٩٩٩ نظام للتخطيط الإداري للمكاتب العامة لمجلس التعليم العالي
١٤٠٧	- نظام رقم (١٩) لسنة ١٩٩٩ نظام لوائح البنك المركزي الأردني
١٤٢٠	- تشكيل محكمة صلبة أسواق الدولة
١٤٢٠	- قرار منح علامة الجودة الأردنية
١٤٢١	- إنشاء مركز جرمي
١٤٢١	- تعليمات معدلة لتعليمات التأهيل للمكاتب والشركات الهندسية والاستشارية رقم (٢) لسنة ١٩٩٩
١٤٢٢	- قرار صادر عن وزير الصحة
١٤٢٣	- قرار رقم (١) لسنة ١٩٩٩ صادر عن المجلس العالي للتيسير للمستود
١٤٢٦	- قرار رقم (١) لسنة ١٩٩٩ صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

المصالح:

أي شخص طبيعي أو اعتباري يتم تزويده
بالطاقة الكهربائية.

محطة التوليد: أي محطة لإنتاج الطاقة الكهربائية وتشمل الأبنية
والإنشاءات المستعملة لهذا الغرض والأراضي
التابعة لها.

شبكة التوزيع: الشبكة المخصصة لتوزيع الطاقة الكهربائية
بواسطة خطوط الضغط المتوسط والمنخفض
وتوابعها.

الشبكة الوطنية: خطوط النقل ومحطات التخزين الرئيسية ذات
الضغط العالي ٦٦ كيلو فولت فما فوق.

المنشآت الكهربائية: أي إنشاءات أو محطات توليد أو خطوط نقل أو
شبكات توزيع أو معدات أو أجهزة أو أدوات
لأغراض توليد الطاقة الكهربائية أو نقلها أو
توزيعها أو تحويلها أو التحكم بها.

اللوازم الكهربائية: اللوازم والأجهزة والأسلاك الكهربائية والأدوات
المعدة لاستعمال المستهلك.

المادة ٣ - تنظم أعمال توليد الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها
واستهلاكها في المملكة وفق أحكام هذا القانون.

المادة ٤ - يتم توليد الطاقة الكهربائية، وإنشاء محطات التوليد
لأغراض العامة، من قبل شركات يتم ترخيصها
لهذه الغاية وتمنح رخصة التوليد من قبل الهيئة ولا
يجوز التخلي عن هذه الرخصة لأي جهة أخرى إلا
بموافقة مسبقة من الهيئة.

ب- يشترط لمنح رخصة التوليد للأغراض العامة أن تقوم
الشركة طالبة الترخيص بعقد الاتفاقيات اللازمة مع
الوزارة ومع الجهة التي يحددها الوزير على أن
تكون تصوص وشروط هذه الاتفاقيات متسجمة مع
أهداف تنمية قطاع الكهرباء وشروط حماية البيئة
والسلامة العامة، والخدمة الدائمة المقدمة للمستهلكين
بشكل كفو واقتصادي، وأي متطلبات أخرى ينص
عليها هذا القانون والأنظمة الصادرة بموجب، على أن
يتم منح رخص التوليد لإنشاء محطات التوليد التي
تزيد قدرتها على (٥) ميغا واط من خلال عطاء
تنافسي.

ج- يجوز الترخيص، لشركات المشاريع الصناعية
الرئيسية والتوليد وإنشاء محطات توليد خاصة بها،
لتلبية احتياجات هذه المشاريع من الطاقة الكهربائية من
قبل الهيئة دون الحاجة إلى إيراد اتفاقيات مع الوزارة
أو مع الجهات الأخرى.

المادة ٥ - يتم نقل الطاقة الكهربائية، وإنشاء خطوط النقل، وإدارة
الشبكة الوطنية من قبل شركة ترخص من قبل الهيئة لهذه
الغاية، وذلك وفقاً لاتفاقية يتم إبرامها بين الوزارة وبين
هذه الشركة، وتلتزم هذه الشركة بالسماح للشركات المرخص
لها بالتوليد باستخدام شبكة النقل هذه، دون تمييز بينها ووفقاً
للتعليمات التي تصدرها الهيئة لهذه الغاية.

المادة ٦- أ- يتم توزيع الطاقة الكهربائية على المستهلكين من قبل شركات يتم ترخيصها لهذه الغاية، وتمنح رخصة التوزيع من قبل الهيئة ولا يجوز التخلي عن هذه الرخصة لأي جهة أخرى إلا بموافقة مسبقة من الهيئة.

ب- يتم منح الرخص للشركة أو الشركات طالبة الترخيص للتوزيع في المناطق غير المشمولة في اتفاقيات امتياز وذلك بعد قيامها بعقد الاتفاقية اللازمة مع الوزارة لهذا الغرض، على أن تكون نصوص وشروط هذه الاتفاقية متسجمة مع أهداف تنمية قطاع الكهرباء وشروط حماية البيئة والسلامة العامة، والخدمة الدائمة المقدمة للمستهلكين بشكل كفو واقتصادي، وأي متطلبات أخرى ينص عليها هذا القانون والأنظمة الصادرة بموجب.

المادة ٧- أ- تنظم الملائكة بين الشركات المرخصة للتوليد والنقل والتوزيع داخل المملكة باتفاقيات وفقاً لأحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بموجب.

ب- تحدد أمن الترخيص للتوليد والنقل والتوزيع وشروطه وسعر الأسور المتعلقة به بموجب نظام يصدر لهذه الغاية.

المادة ٨- يتم تصدير الطاقة الكهربائية من المملكة واستيرادها إليها من قبل الشركات المرخصة بالتشاور مع الهيئة وبعد الحصول على موافقة مجلس الوزراء بناءً على تنسيب الوزير. وتكون جميع الاتفاقيات المقردة بهذا الشأن خاضعة لموافقة مجلس الوزراء.

المادة ٩- تتولى الوزارة المهام والصلاحيات التالية:-
أ- وضع وتنفيذ ومتابعة السياسات والقواعد العامة المتعلقة بتوليد الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها ووضع الخطط والبرامج اللازمة لذلك.

ب- تحديد شروط السلامة العامة الواجب توافرها في المنشآت الكهربائية وأعمال التمديدات الكهربائية وإصدار التعليمات اللازمة وذلك بعد التشاور مع الهيئة ومع الجهات المعنية الأخرى.

ج- المساهمة في تحديد المتطلبات اللازمة لتنفيذ للشروط البيئية الواجب توافرها في المنشآت الكهربائية، وذلك بعد التشاور مع الهيئة والجهات المعنية الأخرى، ومتابعة إصدار تلك المتطلبات وفقاً للتشريعات المعمول بها والمتعلقة بالبيئة.

د- المساهمة في تحديد المواصفات القياسية المتعلقة بالبورازم والتمديدات الكهربائية وذلك بعد التشاور مع الهيئة ومع الجهات المعنية الأخرى، ومتابعة

إصدار هذه المواصفات مع المؤسسة العامة للمواصفات والمقاييس.

هـ- مراقبة ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات الموقعة مع الوزارة أو التي تتم بموافقة مجلس الوزراء، والمتعلقة بالتوليد والنقل والتوزيع والبيع وذلك دون المعاسير بصلاحيات الهيئة، وعلى الجهات المرخصة بالتوليد والنقل والتوزيع تزويد الوزارة بالمعلومات الفنية والمالية والإحصائية وفقاً للتعليمات التي يصدرها الوزير لهذه الغاية.

و- القيام بالاتصالات اللازمة مع الدول الأخرى لغايات الربط الكهربائي وتبادل الطاقة الكهربائية وإبرام الاتفاقيات اللازمة لذلك بموافقة مجلس الوزراء.

المادة ١٠- عند ترخيص أي شركة لتوليد الطاقة الكهربائية أو نقلها أو توزيعها يجب أن تتضمن الاتفاقية المقسومة بهذا الشأن حق الوزارة في الطلب من الشركة المرخص لها زيادة طاقتها، مع الحفاظ على حق الشركة بتحقيق عائد مناسب على الاستثمار بسبب هذه الزيادة.

المادة ١١- على الجهات المرخص لها بالتوليد والنقل والتوزيع، إعداد الخطط التوسعية بالنسبة للأستطاعة التوليدية القائمة وخطط النقل وشبكات التوزيع وسماحتها بالإنشاء وتجهيزها وتزويدها إلى الوزير عند الطلب لمناقشتها وتحديد شروط وأحكام التشغيل والتسليم مع الهيئة، على أن

تلتزم تلك الجهات بتنفيذ المشاريع والأعمال المضمنة في الخطط المذكورة ضمن البرامج الزمنية المحددة لها.

المادة ١٢- أ- مع مراعاة أحكام أي قانون معمول به بما في ذلك ما يتعلق بالطرق والمياه والمجاري والاتصالات السكنية واللاسلية للجهات المرخص لها بالتوليد أو النقل أو التوزيع أن تمد أو تنسج خطاً كهربائياً أو لوازم أو منشآت كهربائية تحت أي طريق منظم أو عبره أو فوقه وأن تعذر ذلك أن تمد أو تنسج خطاً كهربائياً أو لوازم أو منشآت كهربائية تحت أي أرض أو فوقها باستثناء المواقع الأثرية ويشترط في ذلك أن يتم إشعار صاحب الأرض قبل القيام بالعمل بمدة لا تقل عن ٣٠ يوماً وأن يتم التوضيح عليه بمقتضى أحكام هذا القانون كما يشترط موافقة المجالس المحلية.

ب- على الموزع التأكيد من سلامة الصنيدات الكهربائية ومطابقتها للمواصفات القياسية والشروط الفنية المعمدة لهذه الغاية قبل إضمار التيار الكهربائي إلى المستهلك.

ج- تلتزم الشركات بالتوسع بالشبكات ضمن حدود التخطيط كما دعت الحاجة لذلك وعلى نفقة هذه الشركات.

المادة ١٣- على الجهات المرخص لها بتوليد الطاقة الكهربائية أو نقلها أو توزيعها أن تدفع إلى المتضرر تعويضاً عادلاً عن أي ضرر ناتج عن القيام بأعمالها بمقتضى أحكام هذا القانون بحق باي إنسان أو حيوان أو مال منقول أو غير منقول، وإذا لم يتم الاتفاق على مقدار التعويض، فتدفع الجهة ذات العلاقة للتعويض الذي تقرره المحكمة ما لم يتفق الطرفان على التحكيم.

المادة ١٤- أ- تنشأ في المملكة هيئة تسمى "هيئة تنظيم قطاع الكهرباء" ترتبط برئيس الوزراء وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري ولها بهذه الصفة أن تمتلك الأموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لتحقيق أهدافها وأن تصيرف بها وأن تتعاقد مع الغير وأن تقوم بجميع التصرفات القانونية بما في ذلك حق التقاضي وأن تتيب عليها في الإجراءات القضائية المحاسبية العام المدني أو أي محام آخر.

ب- يكون المركز الرئيسي للهيئة في مدينة عمان.

المادة ١٥- أ- تدار الهيئة من مجلس مؤلف من الوزير رئيساً وأربعة أعضاء، أردنيين الجنسية، من ذوي الخبرة والاختصاص يعينهم مجلس الوزراء بناءً على تنسيب

رئيس الوزراء ويحدد مجلس الوزراء مكلفات أعضائها.

ب- يعين أعضاء الهيئة لمدة أربع سنوات، ويجوز إنهااء عضوية أي منهم خلال هذه المدة بسبب سوء التصرف والسلوك أو عدم القدرة العقلية أو الجسمية.

ج- لا يجوز أن يكون لرئيس الهيئة وأعضائها أي نفع مادي مع أي شركة من شركات التوليد أو النقل أو التوزيع العاملة في قطاع الكهرباء.

د- يكون للهيئة جهازها الإداري والمهني المتخصص من الموظفين حسبما تقتضيه الحاجة، وتحدد الأحكام والإجراءات المتعلقة بتعيينهم أو التعاقد معهم وتحديد شروط استخدامهم ورواتبهم وعلاواتهم ومكافآتهم وحقوقهم وتخليص واجباتهم وسائر الأمور الأخرى بموجب نظام يصدر لهذه الغاية.

المادة ١٦- تعمل الهيئة على تحقيق الأهداف التالية:-

- أ- توفير خدمة أمنية واقتصادية ومستمرة للمستهلك.
- ب- تشجيع الاستثمار في قطاع الكهرباء وتحسين كفاءته التشغيلية وتبني التقنيات الحديثة بأسعار ملائمة.

المادة ١٧- تحقيقاً للأهداف المقصودة من هذا القانون، تتولى الهيئة المهام والصلاحيات التالية:-

أ- تحديد التعرفة الكهربائية، ورسوم الاشتراك وبدل الخدمات وبدل التكاليف والإمكانيات والخدمات الأخرى اللازمة لإيصال التيار الكهربائي للمستهلك بعد التشاور مع الجهات ذات العلاقة مع مراعاة استراتيجيّة ومياسة الحكومة في هذا المجال وشروط الاتفاقيات والرخص السارية.

ب- اعتماد عدادات قياس الطاقة الكهربائية التي يتركب على المزود تقديمها لقياس الطاقة الكهربائية التي يستخدمها المستهلك، والتكثف عليها للتأكد من صلاحياتها، وفحصها ومعايرتها وضمان إيصال قوة التيار الكهربائي الصحيح للمستهلك.

ج- إصدار التراخيص للتوليد والنقل والتوزيع بموجب أحكام المواد (٧، ٦، ٥، ٤) من هذا القانون.

د- إصدار التعليمات اللازمة لاستخدام الشبكة الوطنية بموجب المادة (٥) من هذا القانون.

هـ- مراقبة التزام الشركات المرخصة للتوليد أو النقل أو التوزيع بالشروط الواردة في الرخص ومراقبة التزاماتها بتنفيذ الموافقات الممنوحة والتعليمات الصادرة عن الهيئة وعلى الشركات المرخصة للتوليد أو النقل أو التوزيع

تزويد الهيئة بالمعلومات والبيانات الفنية والمالية وأي معلومات أخرى وفقاً للتعليمات التي تصدرها الهيئة لتحقيق أهدافها.

و- السعي لحل الخلافات ودياً بين شركات قطاع الكهرباء والمستهلكين، وبين شركات قطاع الكهرباء نفسها بما يحفظ المصلحة العامة.

ز- تقديم المشورة والرأي في أي موضوع يتعلق بقطاع الكهرباء بما يحقق غايات وأهداف الهيئة.

ح- أي أعمال أو مهام أخرى ينص عليها هذا القانون وسائر القوانين والأنظمة المعمول بها.

المادة ١٨- أ- تتألف الموارد المالية للهيئة من المصادر التالية:-

١. الأموال التي تتألف لها من رسوم الرخص وتجنيدها، ويتم تحديد هذه الرسوم بموجب نظام يصدر لهذه الغاية.

٢. الأجور التي تحددها الهيئة مقابل الخدمات التي تقدمها للجهات الأخرى.

٣. الأموال المخصصة لها في الموازنة العامة للدولة.

٤. الهبات والإعانات وأي موارد أخرى يوافق عليها مجلس الوزراء.

ب- يكون للهيئة موازنتها السنوية المستقلة ويتم إقرارها من قبل مجلس الوزراء.

ج- تبدأ السنة المالية للهيئة في الأول من شهر كانون الثاني وتنتهي في الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من السنة نفسها.

د- تسول للولئس التي تتحقق لدى الهيئة السـ خذالة الدولة.

المادة ١٩- على الهيئة نشر قراراتها والأسباب الموجبة لها ونشر تقرير سنوي عن أعمالها ونشاطاتها، وتقديم الهيئة قراراتها وتقاريرها إلى رئيس الوزراء لعرضها على مجلس الوزراء.

المادة ٢٠- لمجلس الوزراء أن يصدر الأوامر اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

المادة ٢١- يأتي قانون الكهرباء رقم (١) لسنة ١٩٦٦ على أن يفي الانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاها ويمتضى قانون الكهرباء لعام رقم (١٦) لسنة ١٩٨٦ سارية المفعول إلى أن يمدل أو يفي بمقتضى أحكام هذا القانون كما تلى أحكام أي تعميم آخر تتعارض فيه مع أحكام هذا القانون.

المادة ٢٢- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

١٩٩٩/٣/٢٠

عبد الله بن الحسين

وزير الأوقاف والشؤون والمكتسبات الإسلامية الدكتور عبد السلام الخدي	وزير العدل الدكتور محمد مهدي القزويني	وزير دولة الدكتور طاهر النعمان	وزير دولة الدكتور محمد مهدي القزويني
-----------------------------------------------------------------------	------------------------------------------	-----------------------------------	-----------------------------------------

وزير الخارجية عبد الله الخليل	وزير المالية عبد الله الخليل	وزير دولة الدكتور محمد مهدي القزويني	وزير دولة الدكتور محمد مهدي القزويني
----------------------------------	---------------------------------	-----------------------------------------	-----------------------------------------

وزير الداخلية سليمان الحافظ	وزير الزراعة ووزير دولة الدكتور محمد مهدي القزويني	وزير دولة الدكتور محمد مهدي القزويني	وزير دولة الدكتور محمد مهدي القزويني
--------------------------------	-------------------------------------------------------	-----------------------------------------	-----------------------------------------

وزير دولة الدكتور محمد مهدي القزويني	وزير دولة الدكتور محمد مهدي القزويني	وزير دولة الدكتور محمد مهدي القزويني	وزير دولة الدكتور محمد مهدي القزويني
-----------------------------------------	-----------------------------------------	-----------------------------------------	-----------------------------------------

وزير دولة الدكتور محمد مهدي القزويني	وزير دولة الدكتور محمد مهدي القزويني	وزير دولة الدكتور محمد مهدي القزويني	وزير دولة الدكتور محمد مهدي القزويني
-----------------------------------------	-----------------------------------------	-----------------------------------------	-----------------------------------------

وزير دولة الدكتور محمد مهدي القزويني	وزير دولة الدكتور محمد مهدي القزويني	وزير دولة الدكتور محمد مهدي القزويني	وزير دولة الدكتور محمد مهدي القزويني
-----------------------------------------	-----------------------------------------	-----------------------------------------	-----------------------------------------

وزير دولة الدكتور محمد مهدي القزويني	وزير دولة الدكتور محمد مهدي القزويني	وزير دولة الدكتور محمد مهدي القزويني	وزير دولة الدكتور محمد مهدي القزويني
-----------------------------------------	-----------------------------------------	-----------------------------------------	-----------------------------------------

نحن عبد الله بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٩/٢/٢٠
أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٨) لسنة ١٩٩٩

لنظام المعهد الدولوي للعلوم والأبحاث

صادر بمقتضى المادة (٧) والمادة (١١)

من قانون المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا

رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٧

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام المعهد الدولوي للعلوم والأبحاث لسنة ١٩٩٩) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- تكون التكاليف والمصاريف التالية جملتها وودت في هذا النظام المعاني المختصة لها أدناه مالم يدل القرينة على غير ذلك :-

المجلس الأعلى :- المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا

المعهد :- المعهد الدولوي للعلوم والأبحاث

مجلس أمناء المعهد :- مجلس أمناء المعهد

المجلس :- مجلس المعهد

رئيس المعهد :- رئيس المعهد

هيئة التدريس والبحوث :- أعضاء هيئة التدريس وأبحاثون في المعهد

المساعدين :- موظفو المعهد من أداريين وفنيين ومدرسين

المادة ٣- ١- ينشأ معهد يسمى (المعهد الدولوي للعلوم والأبحاث) ويعتبر أحد مراكز البحث العلمي والتدريب التابعة للمجلس الأعلى ومركزه الرئيسي

عمان

ب- يبنى المعهد الدولوي للعلوم والأبحاث العلمي والبحوث العلمي والتدريب والتأهيل والتطوير في مجالات الدولوي والاسراتيجية والدراسات الدولوي.

المادة ٤- يهدف المعهد إلى خدمة المجتمع الأردني والعربي والانساني وزيادة المعرفة وتنمية القوى البشرية وذلك من خلال :-

١- تقديم برامج في الدراسات العليا المتخصصة في ميادين الدولوي والاسراتيجية والدراسات الدولوي.

ب- إبراز دور التراث العربي والانساني في مجالات العلاقات الدولوي ونظمها.

ج- إجراء البحوث والدراسات وتحليلها ونشرها وذلك في ميادين الشؤون الدولوي بإيعازها السياسوي والاقتصادي والثقافي والاعلامية والسياحية.

د- تقديم الاستشارات في مجالات عمل المعهد لأية مطية أو عربية أو دولي.

هـ- المساهمة في إعداد السياسويين والممارسين في ميادين العلاقات الدولوي والاتصال الخارجي وتزويدهم بقدراتهم الفكرية والعملية والتطبيقية عن طريق تنظيم وعقد الفورات الدراسية والتدريبية وبرامج التأهيل الخاصة.

و- المساهمة في تطوير نظم العلاقات الدولوي وتحسين وسائل الاتصال وتبادل المعلومات في حقول الدراسات الاستراتيجية والدولوي.

ز- تعزيز التعاون العلمي في مجالات عمل المعهد مع الجهات الرسمية والمحلية والعربية والدولية المعنية بالدولوي والاسراتيجية والدراسات الدولوي والاتصال الخارجي وعقد اتفاقيات معها لهذه الغايات.

الجريدة الرسمية

ج - إقامة المؤتمرات والندوات واللقاءات العلمية والعلاقات الدراسية والمشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات العلمية المحلية والخارجية المتفقة مع أهداف المعهد.

المادة (٥) : يعقد المعهد اتفاقية ارتباط أكاديمي مع الجامعات الأردنية الرسمية أو أي منها وذلك لاتتماد نتائج التدريس والتدريب ونشر الانتاج العلمي والبحث وتبادل أعضاء هيئة التدريس حسب الاسس الجامعية المعترف بها ، تحقيقاً لبذء الغاية يعتمد المعهد أنظمة الجامعة التي يتفق معها فيما يخص متطلبات هيئة البحث والتدريس والمنشآت والتقنيات والبرامج والانفاقيات العلمية رفق التعليمات التي تصدرها المؤسسة لهذه الغاية .

المادة (٦) : آ- للمعهد (مجلس أمناء) برئاسة رئيس المجلس الأعلى وعضوية كل من :

- ١٠- شخصين يقامهما رئيس المجلس الأعلى من ذوي الخبرة لمدة
- ٩- رئيسي العمدة.
- ٨- أمين عام المجلس الأعلى.
- ٧- أمين عام مجلس التعليم العالي.
- ٦- رئيس الجامعة التي تربط العمدة بها أكاديميا.
- ٥- رئيس هيئة الأركان المشتركة.
- ٤- وزير الإعلام.
- ٣- وزير المالية.
- ٢- وزير التخطيط.
- ١- وزير الخارجية.

١٠٠ يكون الرئيس نائباً للرئيس مجلس الأمناء.

يقع مجلس الشناء اجتماعاته بصيغة دورية وكما دع الحاجة
بمغرة من رئيسه أو نائبه في حالة غيابه، ويكون اجتماع قانونياً إذا
حضرته أكثرية اعضائه على أن يكن رئيس هذا المجلس أو نائبه
واحد منهم ويصدق قراراته بالإجماع أو بأكثرية أصوات الحاضرين
وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع.

الجريدة الرسمية

المادة (٧) : يعرض مجلس الأمناء المهام والصلاحيات التالية:

- ١- رسم السياسة العامة للمعهد.
- ٢- اتخاذ جميع القرارات الإدارية إلى رفع شأن المعهد وتنظيمه من تعظيم أرباحه.
- ٣- تحديد موارد المعهد وتقييم استثمار أمواله.
- ٤- مناقشة ميزانية المعهد وتبنيها والتصديق عليها وإقرارها.
- ٥- النظر في التقارير السنوية المرفوعة إليه من قبل الرئيس وتقييم عمل المعهد.
- ٦- إصدار أي شؤءء سياسة عامة.
- ٧- إصدار التعليمات الخاصة بالمعهد وفقاً لحكامها وبالنظام.
- ٨- النظر في أي امر يتعلق بالمعهد يعرضه على رئيس مجلس الأمناء.
- ٩- أي مسئوليات أو صلاحيات أخرى تثنى عليها تعليمات المعهد للمعمل بها.

المادة (٨) : ١ - يكون للمعهد مجلس يسمى "مجلس المعهد" برئاسة الرئيس وعضوية كل من:

- ١- نائب الرئيس.
- ٢- أحد نواب رئيس الجامعة التي يرأسها المجدد بها الأكاديمية يختاره رئيس تلك الجامعة.
- ٣- أمين عام وزارة الخارجية.
- ٤- أحد مساعدي رئيس هيئة الأركان يختاره رئيس هيئة الأركان العسكرية.
- ٥- عميد الدراسات العليا والتدريس للمعهد.
- ٦- عميد البحث العلمي في المعهد.
- ٧- اثنين من أعضاء هيئة التدريس والبحث في الجامعات الأردنية يختارهما مجلس الأمناء وينسبون من الرئيس إلى ستين قابلة للتجديد.

ب- يعقد المجلس اجتماعاً واحداً على الأقل كل ثلاثة أشهر وكما دعت الحاجة وذلك بدعوة من رئيسه أو نائبه في حالة غيابه ويكون الاجتماع قانونياً إذا حضرته أكثرية أعضائه على أن يكون الرئيس أو نائبه واحداً منهم، ويتخذ قراراته بالإجماع أو بأكثرية أصوات الحاضرين وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع.

المادة ١٠- مع مراعاة أحكام قانون التعليم العالي السائد المعمول واللائحة الصادرة بموجب

يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية:-

أ- منح الدرجات العلمية والشارات.

ب- وضع تعليمات قبول الدارسين في المعهد.

ج- اعداد مشاريع التعليمات الخاصة بالمعهد ورفعها إلى مجلس الأمناء لإقرارها.

د- مناقشة مشروع ميزانية المعهد وجدول لشكليات الوظائف ورفعها إلى مجلس الأمناء لإقرارها.

هـ- مناقشة التقارير السنوية التي يقدمها الرئيس ورفعها إلى مجلس الأمناء.

و- اقرار الهيكل التنظيمي للمعهد وإدخال التعديلات عليه بناء على توصية الرئيس.

ز- اقتراح مشاريع التمويل وإراجعتها والمصادق عليها للمعهد ورفعها إلى مجلس الأمناء.

ح- اقرار برامج التأمين لأمين المعهد والجهات والمؤسسات المحلية والخارجية.

ط- أي مسؤوليات أو صلاحيات أخرى تنص عليها التعليمات المعمول بها في المعهد.

ي- أي أمور أخرى يعرضها عليه الرئيس مثله خلافاً لمبادئ وأعمال المعهد والمأمنين فيه.

المادة ١٠- يشكل في المعهد لجنة تسمى (اللجنة الأكاديمية) برئاسة الرئيس وتحتوي كل من:-

١- نائب الرئيس.

٢- نائب رئيس الجامعة الممثل في المجلس.

٣- عميد الدراسات العليا والتدريب في المعهد.

٤- عميد البحث العلمي في المعهد.

٥- اثنين من أعضاء هيئة التدريس والبحث في المعهد يختارهما الرئيس.

ب- تتولى اللجنة الأكاديمية الصلاحيات التالية:

١- النظر في طلبات تعيين أعضاء هيئة التدريس والبحث والمختصين المتفرجين والتنسيق لرئيس تعيينهم.

٢- مناقشة الخطط والبرامج الدراسية والتدريبية وإقرارها.

٣- التنسيق إلى المجلس بإنشاء الأقسام العلمية أو دمجها أو إلغائها أو تعديلها.

٤- أي صلاحيات أخرى يحددها المجلس بموجب تعليمات يصدرها لهذه الغاية.

المادة (١١) أ- يعين الرئيس ويحدد راتبه ومساكن حقيقته وتبني خدمات أو يعفي منها بقرار من رئيس مجلس الأمناء.

ب- يتولى الرئيس ما يلي:

١- إدارة شؤون المعهد العلمية والتعليمية والإدارية والمالية وفق أحكام هذا النظام والتعليمات الأخرى الصادرة بمقتضىه، وهو مسؤول أمام مجلس الأمناء عن تنفيذ أحكام هذا النظام والتعليمات الصادرة بموجب تنفيذ قرارات مجلس الأمناء.

٢- تمثيل المعهد لدى الغير وتوقيع العقود والاتفاقيات التي يقرها المجلس.

- ٣- رئاسة المجلس والنوعية إلى اجتماعاته وتنظيم شؤونه.
- ٤- تنفيذ موازنة المهند بعد إقرارها من قبل الجهات المختصة وإصدار أوامر الصرف الخاصة بها.
- ٥- تقديم تقرير إلى مجلس الأناء في نهاية كل سنة عن شؤن المهند وأنشطته المختلفة.
- ٦- أي مهام أو أعمال أخرى خاصة بالمهند يكلف بها مجلس الأناء أو المجلس.
- ٧- أي مسؤوليات أو صلاحيات أخرى تنص عليها تعليمات المهند المعمول بها.

المادة (١٢) : ١- يعين نائب الرئيس والمعداء بقرار من رئيس مجلس الأناء بناءً على تنسيب الرئيس.

٢- يتولى نائب الرئيس المهام والصلاحيات التي يكلف بها الرئيس ويقوم بمقامه عند غيابه.

٣- تنص خدمة كل من نائب الرئيس والمعداء بالاستقالة أو بالإنهاء منها على أن يستمر أي منهم في مهام عمله الأصلي في المهند.

المادة (١٣) : يكون للمهند جهازه الأكاديمي الذي يضم عمادة الدراسات العليا والتدريب وعمادة البحث العلمي وجهازاً إدارياً والذي ينفذ بغيره العاملين من الموظفين والمستخدمين حسبما تقتضي الحاجات، ويتم تعيينهم وتحديد رواتبهم ومساكن حقوقهم الأخرى وإلزامهم بخدماتهم بموجب التعليمات التي تصدر وفقاً لأحكام هذا النظام.

المادة (١٤) : تكون الميزانية المالية للمهند بما يلي :

- ١- المبالغ السنوية المخصصة للمهند في الموازنة العامة للدولة.
- ٢- المبالغ السنوية التي يخصصها المجلس الأعلى للمهند في موازنته السنوية.
- ٣- الرسوم الدراسية وعوائد البحوث والدراسات والاستشارات وبرامج التدريب التي يقوم بها المهند.

- د- الهبات والاعانات والمنح والوصايا التي يوافق عليها مجلس الأناء على أن يؤخذ موافقة مجلس الوزراء عليها إذا كانت من مصدر غير إرادي.
- هـ- ريع أمواله المتقولة وغير المتقولة.
- و- أي موارد أخرى يوافق عليها مجلس الأناء.

المادة ١٥- للرئيس عند الضرورة تعليق الدراسة في المهند كلياً أو جزئياً وإعلام مجلس الأناء والمجلس بذلك في أقرب وقت ممكن.

المادة ١٦- للرئيس أن يفوض نائبه أو أيًا من العاملين في المهند (أ) من صلاحياته ، على أن يكون التفويض خطياً ومحدداً وحسب مقتضى الحال.

المادة ١٧- يجوز لأي من مجالس المهند المشكلة بموجب هذا النظام لتشكل لجنة لدراسة أو أكثر لدراسة أي موضوع من المواضيع المنوطة به ، وتقديم تقاريرها وتوصياتها للمجلس المختص وتفويض بعض صلاحياته لها على أن يكون التفويض خطياً ومحدداً وحسب مقتضى الحال .

المادة ١٨- لمجلس الأناء إصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا النظام على أن لا يتعارض معها أو يخالفها .

المادة ١- ينشأ نظام المعهد الدبلوماسي رقم (٣٧) لسنة ١٩٩٤ .

١٩٩٩ / ٧ / ٢٠

عبد الله بن الحسين

وزير الأوقاف والشؤون والمؤسسات الإسلامية الدكتور حسانم قهوي	وزير المعدل جودت السور	وزير دولة لشؤون التنمية الدكتور طاهر عثمان	رئيس الوزراء
-------------------------------------------------------------------	------------------------------	--------------------------------------------------	--------------

وزير الأشغال العامة والإسكان ووزير النقل المهندس ناصر اللوزي	وزير الطاقة عبد الله الخطيب	وزير الشؤون الإدارية وقانونية والبلدية عراق كريسكان	وزير المعدل الدكتور محمد مهدي القرحان
--------------------------------------------------------------------	-----------------------------------	-----------------------------------------------------------	---------------------------------------------

وزير البنية والاسكان ووزير الشبكات مسلحان الحافظ	وزير دولة ووزير الطاقة والبنية التحتية الدكتور هادي العلي	وزير الصناعة والتجارة محمد صالح الحويش
--------------------------------------------------------	-----------------------------------------------------------------	----------------------------------------------

وزير الصحة والأكل علي بكتامي	وزير ثقافة ووزير الشؤون محمد خير ماسر	وزير للاقتصاد مجمع الخريشة
------------------------------------	------------------------------------------	----------------------------------

وزير الاصلاح ناصر جوده	وزير الداخلية نهاد القاسبي	وزير دولة لشؤون الادارة العامة الدكتور بسام المومني
------------------------------	----------------------------------	-----------------------------------------------------------

وزير دولة للشؤون والمؤسسات الإسلامية سميح بنو	وزير الصحة والرفاهية الدكتور نائل المعويهي	وزير التربية والتعليم والثقافة الدكتور فوزي غرايه
-----------------------------------------------------	--------------------------------------------------	---------------------------------------------------------

لحق عبد الله بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على مقرر مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٧/٧/٢٠
أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٩) لسنة ١٩٩٩
لنظام معدل لنظام الهيئة التدريسية في
جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية

المادة ١- يسمي هذا النظام (نظام معدل لنظام الهيئة التدريسية في جامعة العلوم
والتكنولوجيا الأردنية لسنة ١٩٩٩) وتقرأ مع النظام رقم (٥٤) لسنة ١٩٩٧ المشار اليه
فيما يلي بالنظام الاساسي للعلماء وأعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية
الرسمية .

المادة ٢- ينشأ نص النظام (٣٧) من النظام الاساسي ويستأنس عنه بالنص التالي :-

المادة ٣-

تكون راب أعضاء الهيئة التدريسية كما يلي :-

- استاذ .
- استاذ مشارك من فئتين (أ) و(ب) .
- استاذ مساعد من فئتين (أ) و(ب) .
- مدرس من فئتين (أ) و(ب) .

المادة ٣- ينقضى نص الفترة (١) من المادة (٣٢) من النظام الأساسي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

١- تكون مدة الإجازة السنوية لعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة كما يلي:-

١- ستة أسابيع لعنوة الهيئة التدريسية في كل من كليتي الطب وطب الأسنان المكلف بأعمال طبية إضافية في مستشفى الجامعة والفروع والمراكز والعيادات التابعة له بموجب خطة الجوازات للعمل الإضافي.

٢- لمدة أسابيع ثلاثين من أعضاء الهيئة التدريسية بمن في ذلك الإداريين من أعضائها في كليتي الطب وطب الأسنان.

٣- أحد عشر أسبوعاً لكل من أعضاء الهيئة التدريسية الآخرين.

١٩٩٩/٧/٢٠

عبدالله بن الحسين

وزير الأوقاف والشؤون والمساجد الإسلامية الدكتور عبدالسلام العبد	وزير المعمل جوزيت المومل	وزير دولة للشؤون العامة الدكتور طاهر نعمان الدكتور فالح الطراوي	رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور فالح الطراوي
-----------------------------------------------------------------------	--------------------------------	--------------------------------------------------------------------------	-----------------------------------------------------

وزير الأشغال العامة والسكان ووزير النقل مهندس ناصر القوي	وزير الخارجية عبدالله الخطيب	وزير الشؤون الدينية والثقافة والفنون أبراهيم كركسان	وزير المعمل الدكتور محمد مهدي القحطان
----------------------------------------------------------------	------------------------------------	-----------------------------------------------------------	---------------------------------------------

وزير البريد والاتصالات ووزير المالية والركعة سليمان الحافظ	وزير المياه والري ووزير الطاقة والكهرباء الدكتور هاني المكي	وزير المساجد والتربية محمد صالح الحويش	وزير المساجد والتربية محمد صالح الحويش
------------------------------------------------------------------	-------------------------------------------------------------------	----------------------------------------------	----------------------------------------------

وزير الزراعة والري عبدالله بن الحسين	وزير تنمية الاجتماعية ووزير الثقافة ووزير الشباب والركعة الدكتور محمد خير عيسى	وزير الزراعة عبدالله بن الحسين	وزير الزراعة عبدالله بن الحسين
--------------------------------------------	--------------------------------------------------------------------------------------	--------------------------------------	--------------------------------------

وزير دولة للشؤون الخارجية ووزير تنمية الأسرة الدكتور بسام الصويان	وزير الشؤون لهايل القاضي	وزير الشؤون لهايل القاضي	وزير الشؤون لهايل القاضي
-------------------------------------------------------------------------	--------------------------------	--------------------------------	--------------------------------

وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء سليم بن	وزير الصحة ووزير الشؤون الصحية الدكتور فؤاد خراييه	وزير الصحة ووزير الشؤون الصحية الدكتور فؤاد خراييه	وزير الصحة ووزير الشؤون الصحية الدكتور فؤاد خراييه
----------------------------------------------	----------------------------------------------------------	-------------------------------------------------------------	-------------------------------------------------------------

نحن عبد الله بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩١/٢/٢٠

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٠) لسنة ١٩٩١

نظام الرواتب والملاوات في جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية

صادر بمقتضى المادة (٣٦) من قانون الجامعات الأردنية رقم (٣٩) لسنة ١٩٨٢

والمادة (٦) من قانون جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية

رقم (٣١) لسنة ١٩٨٦

المادة ١- يسهى هذا النظام لنظام الرواتب والملاوات في جامعة العلوم

والتكنولوجيا الأردنية لسنة ١٩٩١ ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة

الرسمية -

المادة ٢- تحدد رواتب أعضاء الهيئة التدريسية والموظفين في الجامعة وفق السلم

التالي :-

أ- أعضاء الهيئة التدريسية

الرتبة	الدرجة	السلم	الزيادة السنوية
من	الى	بالتدوير	
استاذ	٣٣٤	٦٩٤	١٢
استاذ مشارك	٣٢٦	٣٦٦	١٠
استاذ مساعد	٢٥٥	٣١٥	١٠
مدرس	٢٥١	٢٨٣	٨
	٢٠٧	٢٣٩	٨
	١٤٥	٢٢١	٦
	١٣٦	١٢٢	٦

ب - الموظفون

الدرجة	الدرجة	السلم	الزيادة السنوية
من	الى	بالتدوير	
الأولى	٣٢٦	٥٢٦	٨
الثانية	٢٥٤	٢٨٦	٨
الثالثة	١٦٩	٢٢٣	٦
الرابعة	١٥٠	١٩٣	٥
الخامسة	١٢١	١٤١	٥
السادسة	١١٠	١٣٠	٥
السابعة	٩٩	١١٩	٥
	٥٩	٧٥	٤
	٤٢	٥٤	٣
	٣١	٣٩	٢

ج - يستحق عضو هيئة التدريس أو الموظف الزيادة السنوية عند حلول موعد ما

المادة (٣) :-

١ - تصرف مكافأة للمحاضر غير المتفرغ عن كل ساعة تدريسية فعلية وذلك طبقاً للحد التالي :-

١. المحاضر برتبة استاذ أو ما يعادلها	١٨ ديناراً
٢. المحاضر برتبة استاذ مشارك أو ما يعادلها	١٥ ديناراً
٣. المحاضر برتبة استاذ مساعد أو ما يعادلها	١٢ ديناراً
٤. المحاضر الحاصل على درجة الدكتوراه	١٢ ديناراً
٥. المحاضر الحاصل على درجة الماجستير	٩ ديناراً
٦. المحاضر الحاصل على درجة البكالوريوس	٨ ديناراً

ب - إذا اكتشفت الحاجة لتكليف الشخص لا يحملون مؤهلات علمية أو رتبة جامعية فحدد مقدار مكافئهم بقرار من رئيس الجامعة بما لا يقل عن ثمانية دنانير ولا يزيد على ثمانية عشر ديناراً للمحاضرة الواحدة

ج - تحسب الساعات العملية في المختبر باعتبار كل ساعة مختبر نصف ساعة تدريس

د - لرئيس الجامعة بناءً على تعيين العميد المختص أن يبلغ أيًا من المحاضرين من أعضاء التخصصات الفنية أو المهنية الشاذة مخالفة لأحكام (250) من المبلغ المحددة في الفقرة (1) من هذه المادة .

المادة (4) 1- : يصرف شهرًا للتفتيش بمسؤوليات إدارية في الجامعة بدل تمثيل على النحو التالي :-

رئيس الجامعة	300
نائب الرئيس	175
عميد	125
مدير المشتريات ، مدير الوحدة ، نائب العميد	75
رئيس قسم الأكاديمي	50
مساعد العميد ، مساعد مدير الوحدة الإدارية	40
مدير الدائرة الإدارية	20
مساعد مدير الدائرة الإدارية ، رئيس الشعبة	10
رئيس الشؤون	10
رئيس الفروع الإدارية	10

ب - لا يجوز للتفتيش أن يجمع أكثر من بدل تمثيل واحد مما هو مخصص عليه في الفقرة (1) من هذه المادة .

المادة (5) :-

1 - يصرف شهرًا للتفتيش بمسؤوليات إدارية وأعضاء الهيئة التدريسية والموظفين في الجامعة بدل تمثيل على النحو التالي :-

رئيس الجامعة	60
نائب الرئيس والعميد	50
مدير المشتريات ونائب العميد ومدير الوحدة الإدارية	40
عضو هيئة التدريس	40
الموظف من الدرجة الأولى أو الثانية	35
الموظف من الدرجة الثالثة أو الرابعة	30
الموظف من الدرجة الخامسة أو السادسة	20
الموظف من الدرجة السابعة	12

ب - لا يصرف بدل التفتيش المنصوص عليه في الفقرة (1) من هذه المادة إذا خُصصت لأي ممن ورد ذكرهم فيها سيرة أو تم تأمين تكلفه من قبلها بصورة دائمة .

ج - يصرف شهرًا للمحاضرين المتفرغين والموظفين برواتب مبطوغة أو يقود بدل تنقل مساويًا لبذل التفتيش المقرر لمن في سويتهم في الراتب من أعضاء هيئة التدريس أو الموظفين المصنفين .

د - لمجلس الإنشاء أن يقرر صرف أجور سفر ومصارف لأعضاء هيئة التدريس والموظفي الجامعة ومستندوبها الذين يكتفون بالقيام بأعمال رسمية خارج مقر صلاهم الرسمي .

المادة (6) :-

يقتضى عضو هيئة التدريس غير الأردني بدل إقامة كلفة لتكون بالمدة (270) من راتبه الأساسي .

المادة (7) :-

1 - لمجلس الإنشاء بناءً على تعيين رئيس الجامعة أن يبلغ العاملين في الجامعة أي عبارة يراها ضرورة لمصلحة الجامعة وأن يعدها إذا دعت الحاجة إلى ذلك .

ب - تخصص لمن يعين عضو هيئة تدريس عبارة اختصاص كحدده بالسياسة التالية :-

1. (270) من الراتب الأساسي لحامل الدرجة العلمية المؤهل للتفتيش في كليات الطب وطب الأسنان والهندسة على أن تكون جميع الفئات والدرجات والمؤهلات العلمية التي يحصلها بما في ذلك الشهادت الجامعية الأولى في مجال الطب أو طب الأسنان أو الهندسة .
2. (2100) من الراتب الأساسي لحامل الدرجات العلمية التي تخصصت الأخرى .
3. أما التخصصات التي تؤهل حاملها للتفتيش ، ولم يرد عليها من قسم البند (1) والبنود (2) من الفقرة (ب) ، من هذه المادة فيقرر مجلس الإنشاء بناءً على تعيين مجلس العلماء بخلاف عبارة الاختصاص لها .

ج - يجوز لمؤثر الهيئة التدريسية بقرار من رئيس الجامعة القيام بأعمال خارج نطاق واجباته الجامعة المقررة وذلك وفقاً للحكم والشروط التالية :-

١ - العمل داخل الجامعة تكليف منها في غير حالات التكليف المنصوص عليها في المادة (٩) من هذا النظام بأجر اضافي أو مكافأة سواء استخدمت في ذلك الامكانيات والتمويلات المقررة في الجامعة أو لاسم العاملين في الجامعة لغير أو مكافأة من مجموع الدخل الإضافي الذي يتحقق من الاعمال التي تتم بمقتضى هذا البند وذلك وفقاً للتعليمات التي يصدرها مجلس الامناء لهذا الغرض .

٢ - العمل خارج الجامعة بأجر أو مكافأة على أن يتم تحديد حجم العمل والوقت الذي يسمح للمؤثر بمقتضاه خارج الجامعة لتلك الغرض وبشروط في جميع الحالات أن لا يتعارض فرائضه بأي عمل خارج الجامعة مع الواجبات الجامعية المنوطة به ، وتحدد نسب توزيع الأرباح المتتبق بين الجامعة والمؤثر بموجب تعليمات يصدرها مجلس الامناء لهذا الغاية .

٣ - لا يجوز لأعضاء الهيئة التدريسية من حاملي الدرجات العلمية في الطب وطب الأسنان الذين تقتضي طبيعة عملهم القيام بالخدمات السريرية أو العمل المخيري في مستشفى الجامعة والمزروعات التابعة له القيام بأي عمل خارج الجامعة .

المادة (٨) -

تصرف لأعضاء هيئة التدريس والمحاضرين المتفرجين ومساعدى البحث والفكرين والموظفين المتفرجين التاليين :-

١ - عشرة غالية مقدارها (٧) سبعة نظائر للزوجة وديناران عن كل ولد وحتى قراد الزيد ولا تعطى هذه المزايا للزوجة ولعدة ولا تنفع هذه المزايا في حال من الحالات التالية :-

١ - الى المستقلة المأخوذة عن اولادها اذا كان والدهم على قيد الحياة وغير عطل عن العمل .

٢ - عن الاولاد الذين انموا إلتفئة عشرة من اعماهم باستثناء الذين يؤصلون دراسهم الثانوية أو الجامعية .

٣ - الى المستحق للملاوة عن الزوجة التي تتقاضى راتباً شهرياً من مؤسسة عاية أو غامة .

ب- علاوة شخصية على النحو التالي :-

- ١ - سبعة عشر ديناراً للذين يتقاضون راتب (١٣٠) ديناراً فما فوق .
- ٢ - ثمانية وثلاثين للذين يتقاضون راتباً من (٥٠) ديناراً الى (١٢٩) ديناراً .
- ٣ - خمسة وثلاثين للذين يتقاضون راتب (٢٩) ديناراً فما دون .

المادة١- لرئيس الجامعة ان يكلف ايا من العاملين في الجامعة بمن في ذلك اعضاء الهيئة التدريسية في القيام بالتدريس أو بالبحث العلمي أو بأي عمل آخر في الجامعة حسب مقتضى الحال وذلك في اثناء الدوام الرسمي أو بعد انتهائه أو في اثناء اجازته وذلك وذلك مقابل مكافأة مالية يحددها رئيس الجامعة .

المادة ١- لرئيس الجامعة ان يقرر مكافأة مالية لاشخاص من خارجها يكفلون بالتعليم فيها أو يقدمون خدمة لها لتسهيلها مصلحة الجامعة .

المادة ١- تصرف لرئيس مجلس الامناء و أعضاء المجلس بدل تنقل وأجور الانتقال والسفر وفقاً لتعليمات يصدرها مجلس الامناء لهذا الغاية .

المادة ١٢- رئيس الجامعة مسؤول عن تنفيذ احكام هذا النظام ووضوح التعليمات التنفيذية لتطبيق احكامه .

١٩٩٩ / ٢ / ٢٠

عبد الله بن الحسين

وزير الأوقاف والشؤون والمغتربات والصلحية	وزير المعدل	وزير دولة للشؤون التسمية	وزير الدولة ووزير دفاع
الدكتور عبد السلام العبدوي	جودت شويو	الدكتور طاهر تلمان	الدكتور فايز الطراونة
وزير الأشغال العامة والإسكان ووزير النقل	وزير للمعمل	وزير للشؤون البلدية والقروية والرياسة	وزير للمعمل
المهندس نعيم النورلي	عبد الله الخطيب	رافيق كركيسان	الدكتور محمد مهدي القرعان
وزير البرية والاتصالات ووزير المالية والموازنة	وزير المالية والرياسة الحديثة	وزير البرية والرياسة الحديثة	وزير الزراعة
سلهوان الحافظ	الدكتور محمد خير ماسر	الدكتور هادي الشامي	محمد صالح الحوراني
وزير الصناعة والتجارة	وزير الثقافة ووزير الشباب والرياضة	وزير الثقافة ووزير الشباب والرياضة	وزير الزراعة
عقل شلتاني	الدكتور محمد خير ماسر	الدكتور محمد خير ماسر	محمد الخريشة
وزير الاصلاح	وزير الدولة	وزير دولة للشؤون البرلمانية	وزير دولة للشؤون البرلمانية
ناصر جوده	الدكتور للمعمل	وزير للمعمل	وزير للمعمل
وزير دولة للشؤون مجلس الوزراء	وزير للمعمل	وزير للمعمل	وزير للمعمل
سميح بيار	الدكتور نواف المنبري	الدكتور نواف المنبري	الدكتور نواف المنبري

نحن عبد الله بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٩/٢/٢٠
نأمر بوضع النظام الآتي:-

نظام رقم (١١) لسنة ١٩٩٩

نظام الموظفين في جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية
صادر بمقتضى المادة (٣٦) من قانون الجامعات الأردنية رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٢
والمادة (٦) من قانون جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية
رقم (٣١) لسنة ١٩٨٦

الفصل الأول

المباني

- المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام الموظفين في جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية لسنة ١٩٩٩) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢- يكون للتكلمات والمباركات التالية - حينما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-
- الجامعة : جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية .
 - المجلس : مجلس عمداء الجامعة .
 - الرئيس : رئيس الجامعة .
 - المعيد : عميد الكلية أو عميد النشاط الجامعي .
 - الوحدة : الوحدة التنظيمية الرئيسية في الهيكل الإداري أو الفني أو الخدمات ، وتشتمل على دائرتين فأكثر .
 - النادية : جزء من الوحدة ، وتشتمل على شعبتين فأكثر .

- الشعبة : جزء من الإدارة ، وتشمل على فرعين فائتر .
 الفرع : جزء من الشعبة .
 مدير الوحدة : مدير أي وحدة من وحدات الجامعة ، من موظفي الفئة الأولى .
 اللجنة : لجنة شؤون الموظفين .
 الموظف : كل شخص عين بقرار من المخرج المختص حسب أحكام هذا النظام في وظيفة مدرجة في جدول تشكيلات وظائف الجامعة عين في ذلك الموظف المعين بقدره ، ولا يشمل ذلك الشخص المستخدم بأجور يومية .
 المخرج العلمي : اللجنة العلمية المختصة
 الفئة : مجموعة من الوظائف ذات درجات ورواتب ومواصفات ووسائل محددة لها بمقتضى هذا النظام .

المادة (٣) :- تسري أحكام هذا النظام على جميع الموظفين العاملين في الجامعة أو في أي معهد أو مركز أو مؤسسة أخرى تابعة للجامعة باستثناء أعضاء هيئة التدريس الذين تسري عليهم أحكام نظام الهيئة التدريسية .

المادة (٤) :- الموظفون الذين تسري عليهم أحكام هذا النظام لسان :-

- ١- الموظفون المنتمون : وهم الذين يمتثلون في وظائف مصنفة ودالة مبنية أساساً على وظائفها ودرجاتها ورواتبها في جدول تشكيلات الوظائف .
- ٢- الموظفون بحدود : وهم الذين يمتثلون لمدة محددة بموجب عقود تبرم بينهم وبين الجامعة بمقتضى برقيتها وتطبق على هؤلاء الموظفين الشروط الواردة في عقود عملهم في جميع الأمور المتعلقة بواجباتهم وامتيازاتهم وأجورهم ، وتنتهي وانتهاء خدماتهم بحدود تلك العقود ، ويعرضهم وتطبق عليهم أحكام هذا النظام في الشؤون الأخرى غير الواردة في تلك العقود .

- المادة (٥) :- ١- للرئيس تكليف أشخاص بالعمل في الجامعة ساعات محددة أو تعيينهم بأجور يومية لمدة محددة وذلك ضمن المبالغ المخصصة لهذا الغرض في موازنة الجامعة .
 ٢- الرئيس تعيين أشخاص بصفة مؤقتة على حساب المشاريع المقررة لمشروعات البحث ، أو على حساب الأبحاث ، وتصرف استحقاقاتهم المالية من مخصصات تلك المشاريع أو من حساب الأبحاث ، وتنتهي خدماتهم بانتهاء المشاريع أو المخصصات .

الفصل الثاني

فئات الوظائف

- المادة (٦) :- تقسم الوظائف في الجامعة حسب مسئولياتها إلى الفئات التالية :-
 الفئة الأولى :- وتشمل الوظائف القيادية الإدارية ، والتخصصية العالية ، ولا يعين في هذه الفئة إلا من كان يحمل الدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس) حداً أدنى بالإضافة إلى المؤهلات والخبرات الأخرى المبنية في هذا النظام . وتشمل مهام وظائف هذه الفئة ما يلي :-
 ١- اقتراح السياسات العامة لدوائره .
 ٢- إعداد الخطط العامة بالترامج والمشاريع والخدمات العامة للدوائر ومتابعتها والإشراف على تنفيذها .

الفئة الثانية :- وتشمل الوظائف التي تكون مسؤولياتها إتمام أعمال تخصصية في مجال العلوم الطبيعية والطبية والالسانية ، كما تكون الطبيعة والهندسية والاقتصادية والزراعية والإدارية والقانونية والتربوية والحاسبية ، والثالثة أو ما يعادل هذه التخصصات ، والأشخاص على هذه الأعمال ولا يعين في هذه الفئة إلا من كان يحمل الشهادة الجامعية الأولى (البكالوريوس) حداً أدنى بالإضافة إلى المؤهلات والخبرات الأخرى المبنية في هذا النظام .

اللغة الثالثة - وتشمل الوظائف التي تكون مسؤولياتها القيام بأعمال أساسية في المجالات الإدارية أو الكتابية والمحاسبية والتدريبية وشؤون المتقدمات والتأليف والمكتبات والأعمال الفنية والحرفية والفنية، أو ما يملأها، والاشراف على هذه الأعمال. ولا يعين في هذه اللغة إلا من كان يحمل شهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها حسباً إداً.

اللغة الرابعة - وتشمل الوظائف التي مهامها القيام بأعمال حرفية وحرفية مساعدة والاشراف على تنفيذها أو تأدية خدمات معينة.

- المادة (٧) - ١ - تعدد سميات الوظائف وألقابها ومجموعاتها ومؤهلاتها وشروط اشغالها ودرجاتها وروايتها بموجب جدول تصنيف وظائف يصادره المجلس.
- ب - تعدد سميات وظائف اللغة الرابعة ومواسفاتها وروايتها وزياداتها السنوية بموجب تعليمات يصادرها الرئيس بناء على تشييب من اللجنة.

الفصل الثالث

التعيين في الوظائف

المادة (٨) - يشرط لمن يعين في أي وظيفة في الجامعة أن يكون -

- ١ - أردنياً.
- ٢ - أم لا ثلاثة عشرة من عمره بوثيقة رسمية.
- ٣ - حاصلًا على المؤهلات والشهادات المطلوبة لتوافرها لاشغال هذه الوظيفة.
- ٤ - حائزاً من الامتحانات البدائية والعليا بموجب قرار من المرجع الأعلى.
- ٥ - يجوز للمرشح المختص تعين من لا تتوافر فيه البكالوريا الصحية الكاملة، على ألا يحول ذلك دون قيامه بالاتصال التي يتوكل اليه ولا تتعارض مع السلامة العامة.
- ٦ - حائزاً من الامتحانات البدائية والعليا بموجب قرار من المرجع الأعلى.
- ٧ - حائزاً من الامتحانات البدائية والعليا بموجب قرار من المرجع الأعلى.
- ٨ - حائزاً من الامتحانات البدائية والعليا بموجب قرار من المرجع الأعلى.
- ٩ - حائزاً من الامتحانات البدائية والعليا بموجب قرار من المرجع الأعلى.
- ١٠ - حائزاً من الامتحانات البدائية والعليا بموجب قرار من المرجع الأعلى.
- ١١ - حائزاً من الامتحانات البدائية والعليا بموجب قرار من المرجع الأعلى.
- ١٢ - حائزاً من الامتحانات البدائية والعليا بموجب قرار من المرجع الأعلى.
- ١٣ - حائزاً من الامتحانات البدائية والعليا بموجب قرار من المرجع الأعلى.
- ١٤ - حائزاً من الامتحانات البدائية والعليا بموجب قرار من المرجع الأعلى.
- ١٥ - حائزاً من الامتحانات البدائية والعليا بموجب قرار من المرجع الأعلى.
- ١٦ - حائزاً من الامتحانات البدائية والعليا بموجب قرار من المرجع الأعلى.
- ١٧ - حائزاً من الامتحانات البدائية والعليا بموجب قرار من المرجع الأعلى.
- ١٨ - حائزاً من الامتحانات البدائية والعليا بموجب قرار من المرجع الأعلى.
- ١٩ - حائزاً من الامتحانات البدائية والعليا بموجب قرار من المرجع الأعلى.
- ٢٠ - حائزاً من الامتحانات البدائية والعليا بموجب قرار من المرجع الأعلى.

المادة (٩) - يجوز تعيين غير الأردني بموجب عقد إذا لم يكن هناك أردني تتوافر فيه المؤهلات والشهادات اللازمة للوظيفة، وعلى أن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في اللوائح (ج. د. ه. و) من المادة السابقة. على أن يراعى في تعيينه التفرعات المعمول بها في المملكة الأردنية الهاشمية.

المادة (١٠) - ١ - تشكل في الجامعة لجنة (لجنة شؤون الموظفين) برئاسة أحد لواب الرئيس الذي يسميه وتضيقه كل من -

- ١ - اثنين من العاملين في الجامعة يعينهما الرئيس لمدة سنتين قابلة للتجديد.
- ٢ - مدير شؤون العاملين في الجامعة ويكون أمين سر لهذه اللجنة.
- ٣ - يشترك العميد أو المدير المختص في عضوية اللجنة عند بحث الحالات التي له علاقة بها.

- ب - لغرض اللجنة بالتنسيق إلى المرجع المختص بتعيين الموظفين وتعيينهم وتوزيعهم وتعليمهم وأوضاعهم والتشرف في أي أمور أخرى متعلقة بطولهم الوظيفية.
- ج - تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها ويكون الاجتماع كالتالي بحضور ألبية أعضائها على أن يكون الرئيس من بينهم.

المادة (١١) - ١ - يعين الموظف من اللغة الأولى بقرار من مجلس العمدة بناءً على تشييب من اللجنة يعين الموظف من اللغتين الثانية والثالثة إلى التكاليف والوحدات الإدارية بقرار من الرئيس بناءً على تشييب اللجنة المستند إلى توصية العميد أو المدير المختص.

ج - يعين الموظف في اللغة الرابعة والمستخدمون والمعامل بقرار من الرئيس بناءً على تشييب اللجنة.

- المادة (١٢) - ١ - يعين مدير الوحدة الإدارية في الجامعة بقرار من الرئيس.
- ب - يعين نائب مدير الوحدة وساعده ومدير الإدارة وساعده في الجامعة بقرار من الرئيس بناءً على تشييب من العميد أو مدير الوحدة المختص.
- ج - يعين رئيس الكلية أو رئيس الفرع بقرار من العميد أو مدير الوحدة المختص بناءً على تشييب من مدير الإدارة.
- د - يعين رئيس الدewan بقرار من العميد أو مدير الوحدة المختص.

المادة (١٣)- يدرج غير الموظف في رتبه أول مرة ، وإذا كان يوم الولادة غير معروف اعتبر الموظف من مواليذ الأول من شهر كانون الثاني من سنة الولادة ، وتعتبر الوثيقة الرسمية الخاصة بغير الموظف والمقدمة عند التثبيت غير قابلة للتغيير أو التعديل مهما كانت الأسباب ، وذلك لغايات الوثيقة .

المادة (١٤)- ١ - مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة يكون الموظف عند تعيينه تحت التجربة لمدة ثلاث سنوات ويتم تقييمه مرة كل ستة أشهر ولتساق التدرج العمد لهذه الغاية ، ويتم تثبيته في الخدمة أو الاستقضاء عن خدماته حسب مقتضى الحال قبل شهرين من نهاية مدة التجربة .

ب - يكون الموظف المعين بهذا تحت التجربة والذي صنف بعد ستين من تعيينه خاضعاً لسنة واحدة للتجربة من تاريخ التصنيف قابلة للتجديد، سنة أخرى على أن ينظر في أمر تثبيته قبل شهرين من نهاية السنة التالية للتجربة وإذا لم يثبت يبقين عن خدماته ، شريطة إخطاره بذلك قبل شهرين من تاريخ إنهاء خدماته .

ج - للرجوع المقتضى أن ينهي خدمة الموظف في أي وقت خلال مدة التجربة إذا أيد، تعيين موظف في الجامعة كان قد ترك الخدمة لها يخضع للتجربة من جديد .

هـ - تعزيز مدة التجربة للموظف خضعة كلية له .

المادة (١٥)- ١ - عند تعيين الموظف يجوز أن تحسب له سنوات الخبرة وفقاً لما يلي :-
١ - زيادة سنوية واحدة لكل سنة من السنوات الخمس الأولى من الخبرة المعصنة في مجال العمل في الوظيفة التي سبقت فيها والمتعلقة بعد العمل العلمي الذي من بوجهه وزيادة سنوية واحدة عن كل سنتي خبرة بعد ذلك ، على أن لا تزيد سنوات الخبرة المعصنة على عشر سنوات في حالة عدم وجود الدرجة التي لمصلحتها طالب التثبيت في جداول التكميلات يجوز أن يعين في أعلى لمصروف الدرجة الأدنى مباشرة على أن لا يقل عن ذلك في قرار التثبيت وذلك راجعاً للدرجة المستقلة عند شغورها .

المادة (١٦)- إذا حصل الموظف على مؤهل جامعي جديد اترف به الجامعة في مجال عمله ، فيجوز تعديل وضعه على ضوء المؤهل حسب الدرجة والراتب المقرر ، وذلك بقرار من الرئيس وتسبب من اللجنة .

الفصل الرابع

التدريب والحوافز التشجيعية

المادة (١٧)- ١ - مع مراعاة أحكام المادة (٦) من هذا النظام ، يشترط ليعين رافع من الفئة

الثانية إلى الفئة الأولى ما يلي :-

١ - أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس) أو ما يعادلها

على الأقل .

٢ - أن يكون قد أمضى خمس سنوات على الأقل في الفئة الثانية في الجامعة

٣ - أن يكون قد شارك بنجاح في برنامج تدريبي في الإدارة العليا ، بموافقة مسبقة من الجامعة .

٤ - أن لا يقل تقديره في السنوات الثلاث الأخيرة في التقرير السنوي عن

جيد جداً .

ب - يشترط ليعين رافع من الفئة الثالثة إلى الفئة الثانية ما يلي :-

١ - أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس) أو ما يعادلها

على الأقل .

٢ - أن تكون لديه خبرة في مجال تخصصه لا تقل عن "خمس سنوات" منها

لثلاث سنوات على الأقل في الجامعة

٣ - أن يكون قد شارك بنجاح في برنامج تدريبي

٤ - أن لا يقل تقديره في السنتين الأخيرتين في التقرير السنوي عن جيد .

المادة (١٨)- يجوز توظيف الموظف من درجة إلى درجة أعلى أو من فئة إلى فئة أعلى ضمن الدرجة نفسها حسب سلم الراتب ، إذا توافرت فيه الشروط التالية :-

١ - وجود درجة شافرة له في جدول تكميلات الموظف .

- ب - أن لا يقل قدره في التقرير السنوي خلال الستين الآخرين عن جيد .
ج - أن لا تكون قد فرضت عليه أي عقوبة من العقوبات المنصوص عليها في هذا النظام خلال الستين الآخرين السابقين لتاريخ استحقاقه الترقيع باستثناء عقوبة اللبث .

المادة (١٩) :- تم ترقيع الموظف حسب إجراءات التنين المنصوص عليها في هذا النظام .

المادة (٢٠) :- يجوز للرئيس منح الموظف المتميز زيادة تشجيعية في الراتب تساوي زيادة سنوية واحدة ، على ألا تزيد هذه الزيادة عند منحها إلى ترقيعه أو نقله إلى فئة أعلى ضمن الدرجة نفسها ، ولا يعطى الموظف أكثر من زيادة تشجيعية واحدة في الدرجة . ولنمنحه له عند استحقاقه الزيادة السنوية وفقاً لتعليمات خاصة يسندها الرئيس .

الفصل الخامس

النقل والانتداب والوكالة والامارة

النقل

- المادة (٢١) :-
١ - نقل مدير الوحدة من وظيفة إلى أخرى بقرار من الرئيس .
ب - نقل نواب ومساعدو مدير الوحدات ومندوبو الدوائر من وظيفة إلى أخرى داخل الوحدة بنسب من الرئيس المباشر وقرار من الرئيس ، أما إذا كان النقل خارج الوحدة فقيم النقل بقرار من الرئيس بعد الاستئناس برأي الرئيسين المباشرين للموظف .
ج - نقل الموظف من كلية أو وحدة إلى أخرى بقرار من الرئيس بناء على تنسيب مشترك من عميد الكلية أو مدير الوحدة المسئول عنها وعميد الكلية أو مدير الوحدة التي يستقل إليها ، أما النقل من وظيفة إلى أخرى ضمن الكلية أو الوحدة فيجري بقرار من العميد أو مدير الوحدة .
د - في جميع الحالات المنصوص عليها في هذه المادة لا يجوز أن يؤثر نقل الموظف على كفاءته ودرجته وراتبه الذي يستحقه .

الانتداب

المادة (٢٢) :-
١ - الرئيس بعد أخذ رأي العميد أو مدير الوحدة المختص أن يتنبد الموظف للقيام بأعمال وظيفة أخرى خارج الجامعة لمدة الصاعدا ثلاث سنوات أوحد سنة فستة ، ولا يجوز انتدابه للمرة الأخرى إلى أي وظيفة إلا بعد مرور ثلاث سنوات على انتهاء انتدابه في المرة السابقة .

ب - الرئيس بعد أخذ رأي العميد أو مدير الوحدة المختص أن يتنبد الموظف للقيام بأعمال وظيفة أخرى خارج الجامعة لمدة الصاعدا ثلاث سنوات شريطة أن يكون قد منى على خدمته الفعلية في الجامعة (هـ) خمس سنوات متوالية ، وأن يكون ملتباً في الخدمة .

المادة (٢٣) :- يستوفى الموظف المنتدب داخل الجامعة راتبه وعلاواته التي يستحقها من مكافآت الوظيفة التي انتدب منها ، وإذا كان الانتداب خارج الجامعة لتتحمّل الجهة المنتدب إليها راتبه وعلاواته كاتلة ، وتعتبر مدة انتدابه جزءاً من خدمته الفعلية في الجامعة لاغراض الترقيع والأقدمية والمكافأة والإدخار ، على أن يستمر الموظف في مساهمته في صندوق الإدخار .

الوكالة

المادة (٢٤) :- إذا شغرت أي وظيفة أو تلبس شغلها لأي سبب مشروع يجوز بقرار من المرجع المختص بالتعيين تكليف موظف آخر للقيام بهتمام تلك الوظيفة وأعمالها بالوكالة .

الامارة

المادة (٢٥) :-
١ - الرئيس بعد أخذ رأي العميد أو مدير الوحدة المختص إعادة أي موظف من الستين الأولى والثانية للعمل خارج الجامعة شريطة أن يكون ملتباً في الخدمة الدائمة ، وأقصى خمس سنوات فالية متوالية في الخدمة ، على أن لا تتجاوز مدة الامارة ثلاث سنوات .

- ب - تعتبر أمانة الموقوف جزءاً من خدمته العلمية في الجامعة لأغراض الترفع والأقدية والمكافأة والادخار على أن يستمر الموقوف في دفع مساهمته في صندوق الادخار خلال مدة أمارته .
- ج - وفي جميع الحالات المتضمن عليها في هذه المادة لا يعار الموقوف مرة أخرى إلا بعد انقضاء خمس سنوات على الأقل على انتهاء أمارته السابقة وعودته إلى العمل .
- د - لا تتحمل الجامعة أي ديون أو علاوات خلال أمانة الموقوف .

المادة (٣٦) :- للجامعة استمارة موظفين للعمل فيها من الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية وتطبق عليهم أحكام المادة (١١) من هذا النظام .

الفصل السادس

الاجازات السنوية والاضطرابية والاجازات دون راتب

- المادة (٣٧) :- ١ - يستحق الموقوف الاجازة السنوية التالية :-
- ١ - يوماً إذا كان من موظفي المئتين الأولى أو الثانية .
 - ٢ - يوماً إذا كان من موظفي المئتين الأخرى .
- ب - تعس الاجازة السنوية ابتداء من الأول من شهر كانون الثاني من كل سنة تقويم تاريخ تعيينه على أن تعس للموقوف اجازة نسبية عن المدة التي تقع بين تاريخ مباشرته العمل بعد التكوين وابتداء السنة الثانية . وفي جميع الأحوال لا يجوز جمع الاجازات لأكثر من سنتين متتاليتين .
- ج - يمنح الموقوف اجازته السنوية دة واحدة ويجوز منحها له بجزءة إذا سمحت ظروف العمل بذلك ، وتعس أيام الأعياد والعطل الرسمية من الاجازة إذا واصل في أثنائها ويستحق الموقوف راتبه وعلاواته كاملة عن مدة الاجازة السنوية .

المادة (٣٨) :- إذا انتهت خدمة الموقوف في الجامعة قبل الزل أو فقد الوظيفة لغيره له الراتب والعلاوات من مدة الاجازة التي كان يستحقها عند انتهاء خدمته .

المادة (٣٩) :- تمنح الاجازة على الوجه التالي :-

- ١ - لموظفي الفئة الأولى بقرار من الرئيس المباشر .
- ٢ - لموظفي المئات الأخرى والمستعدين بالأجور اليومية بقرار من المعيد أو مدير الوحدة المختصة وتسبب من رتبته المباشر .

المادة (٤٠) :- ١ - للرئيس بعد أخذ رأي المعيد أو مدير الوحدة المختصة أن يمنح الموقوف

العطلة في الخدمة الدائمة في الجامعة وأمنه مدة لا تقل عن خمس سنوات متوالية في الخدمة الفعلية اجازة دون راتب لمدة سنة واحدة قابلة للتعميد بحيث لا تزيد مجموعها على ثلاث سنوات ، ولا يمنح الموقوف اجازة ثانية إلا بعد مرور خمس سنوات على عودته للعمل في الجامعة ، بعد انقضاء الاجازة السابقة .

- ب - لا تعتبر الاجازة دون راتب التي تمنح لموظف جزءاً من خدمته لأي غرض من الأغراض فيما في ذلك الترفع والترقية والأقدية والمكافأة والادخار والزيادة السنوية .

المادة (٤١) :- لا يجوز أن تتعد مدة الاعارة أو التبدل الخارجي اجازة دون راتب أو بالتكس إلا بعد مضي مدة لا تقل عن خمس سنوات بينها .

المادة (٤٢) :- ١ - يجوز للمرجع المختص منح الموقوف الذي استغل اجازته السنوية اجازة اضطرابية لغرة واحدة في السنة باتب راتب كامل لا تزيد مدتها على خمسة أيام

- ب - يجوز للمرجع المختص منح الموقوف الذي استغل اجازته السنوية اجازة اضطرابية دون راتب لا تزيد مدتها على (١١) يوماً .

ج - تعتبر الاجازة دون راتب التي تمنح للموقوف عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة خدمة مقبولة لأغراض المكافأة والادخار والترقية والزيادة السنوية .

- د - للرئيس في حالات يقرها منح الموقوف اجازة دون راتب لمدة اشهرها ثلاثة أشهر ، ولا تعس هذه الاجازة خدمة مقبولة لأغراض المكافأة والادخار والترقية والزيادة السنوية .

المادة (٣٢)- للرجل تشييب من العيد أو العيد المخصص منح الموظف اجازة لأداء فريضة الحج لمدة لا تزيد على (٢١) يوماً ، على أن لا تمنح هذه الاجازة الا مرة واحدة طيلة خدمته في الجامعة .

المادة (٣٣)- تراعى عند منح الاجازة السنوية العادية والاجازة دون راتب مصلحة العمل ، وعلى الموظف أن لا يترك عمله قبل الموافقة المسبقة على اجازته .

المادة (٣٤)- لا يستحق الموظف المولد في بنة عمية أو المجازة مرضية طويلة أو الموظف المعذور اجازة سنوية عن مدة يقته أو اجازته المرضية أو اعارته .

الفصل السابع

الاجازات المرضية

المادة (٣٥)- ١ يجوز أن يمنح الموظف اجازات مرضية متفرقة لا يزيد مجموعها على سبعة ايام في السنة بوقعية من طبيب ، وإذا زادت مدة الاجازات المرضية المتفرقة على سبعة ايام في السنة فنقص المدة الزائدة من الاجازة السنوية المخصصة للموظف عن تلك السنة . وإذا استنفذ اجازته السنوية فنقص من راتبه .

٢ - تمنح الاجازة المرضية المتصلة اذا زادت مدتها على اسبوع ولم تتجسداً في شهر أو على تقرير من المرجع الطبي ولا تقسم هذه الاجازة من اجازاته السنوية .

٣ - اذا لم يقف الموظف من المرض خلال شهر واحد من تاريخ مرضه فتمددت اجازته المرضية للمدة التي يولاهها المرجع الطبي ، وعلى المرجع الطبي أن يحدد في تقريره المدة التي يرى أنها كافية لشفاء الموظف وإذا قرر اعادة فحص الموظف بعد انقضاء تلك المدة فلا يسمح له بالقيام بمهام وظيفته الا اذا قرر قدرته على ذلك بعد اعادة الفحص .

المادة (٣٦)- يتقاضى الموظف المريض عن اجازته المرضية ما يلي :-

- أ - راتبه كاملاً مع العلاوات عن الأشهر الأربعة الأولى .
- ب - نصف راتبه مع نصف العلاوات عن الأشهر الأربعة التي تليها .
- ج - يعاد فحص الموظف المريض بعد مرور ثمانية أشهر على مرضه من قبل المرجع الطبي ، فإذا تبين أنه قابل للشفاء خلال أربعة أشهر أعسر ، فيقتضى رغب راتبه مع ربع العلاوات خلال هذه المدة .
- د - اذا لم يقف الموظف المريض خلال اثني عشر شهراً من بدء مرضه حسب التقارير السابقة فنقص خدمته من قبل المرجع المخصص بالتعيين .
- هـ - للمريض احساب تعويض نهاية الخدمة والاخراج والألفية وغيرها تعبير الاجازة المرضية المتضمن عليها في هذه المادة خدمة فعليه للموظف .

المادة (٣٧)- اذا قرر المرجع الطبي أن الموظف أصيب بالمرض أثناء قيامه بوظيفته أو بسببها دون افعال منه فيمنح اجازة مرضية يراتب كامل مع العلاوات طيلة المدة اللازمة لشفاؤه على ألا تتجاوز ستة اشهر . فإذا لم يقف خلال ستة اشهر فنقص خدمته من قبل المرجع المخصص بالتعيين .

المادة (٣٨)- ١ اذا أصيب الموظف بمرض يوجب في حمة رسمية غارح المملكة أو أثناء قيامه بها بصورة قانونية ، فانه يمنح اجازة مرضية لا تتجاوز اسبوعاً واحداً بناءً على تقرير من طبيب واحد وعلى الموظف في هذه الحالة أن يقدم دلائله برقا بمرحه بأمر وقت ممكن وأن يرسل اليها التقرير الطبي الذي حصل عليه .

ب - اذا زادت مدة مرض الموظف وهو خارج المملكة على سبعة ايام ، فعليه أن يحصل على تقرير طبي موزع من طبيب أو مستطبي معتمد من المراجع الرسمية في خارج المملكة آن وجبت ، وأن يقدم دلائله برقا بمرحه بمرضه المرضي ويرسل اليها التقارير الطبية التي حصل عليها بالتدريج وقت ممكن لدرجها على المرجع الطبي المختص لتقرير قيامه بوظيفته أو رفعها . على أن يقدم نفسه إلى المرجع الطبي فور عودته إلى المملكة لفحصه .

المادة (١٠) - ١ - مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة تطبق على الموظفين بقود

أحكام الاجازات الواردة في هذا النظم ويملكون معاملة الموظفين

المساكن لهم في الزايب ما لم ينص على غير ذلك في عقود استخدامهم .

ب - يمنع الموظف بعد اجازة مرضية كما يلي :-

١ - عن التعيين الأولين من العرض ، واتبه كالمأخذ مع العائلات .

٢ - عن التعيين التاليين من العرض ، نصف راتبه مع نصف العائلات

٣ - اذا لم يشك الموظف العرض من مرضه خلال أربعة أشهر من تاريخ

مرضه ، فيحال الى اللجنة الطبية وللمرجع المختص الحق في اعطائه اجازة

مرضية قصتها ثهران دون راتب وصالات ، واذا لم يشك بعد ذلك فيبقى

عنده حكماً .

المادة (١١) - ١ - لتحق المرأة الحامل الموظفة لدى الجامعة اجازة الأمومة قبل الولادة

وبعدها لمدة عشرة أسابيع متصلة بترتيب كامل مع العائلات التي تستحقها ،

ولذلك بناء على تقرير طبي معتدل من المرجع المختص على أن لا تقل

العدة التي تقع من اجازة الأمومة بعد الولادة عن ستة أسابيع .

ب - لا تؤثر اجازة الأمومة على استحقاق الموظفة لاجازتها السنوية .

ج - للمرأة الموظفة لدى الجامعة بعد انتهاء اجازة الأمومة الحق في الحصول

خلال سنة من ذلك التاريخ على مدة أو سنة بقصد ارضاع وليدها الجديد

لا يزيد مجموعها على بضعة في اليوم الواحد وفق ترتيبات يقررها الرئيس

بموجب تعليمات يصدرها لهذه الغاية . وفي جميع الأحوال لها أن تأخذ

هذا الأثرى اجازة دون راتب لمدة أو مدة لا يزيد مجموعها على سنة من

تاريخ انتهاء اجازة الأمومة ، ولا تحسب هذه الاجازة خدمة مقبولة لأغراض

المكافأة والاداء والترقيع والزيادة السنوية .

المادة (١٢) - ١ - على الموظف القيام بالمهام والواجبات المنوطة به والتقيّد بأحكام القوانين والانظمة

والتعليمات والقرارات المعمول بها في الجامعة ، بمن في ذلك :-

١ - القيام بنهضة بمصالحات الوظيفة والتكليف جميع اوقات الدوام الرسمي لها

ويجوز تكليفه بالعمل أكثر من الساعات المقررة لذلك الدوام بما في ذلك ايام

العمل الرسمية اذا اقتضت المصلحة ذلك .

ب - التصرف بأدب وكياسة في علاقته برؤسائه ومعاونيه وزملائه ، وفي تعامله مع

اعضاء الهيئة التدريسية والفنية والمواطنين .

ج - توحي المحافظة على مصالح الجامعة وممتلكاتها وأموالها وعدم التعرض بأي

من حقوقها ، وأن يبلغ رؤسائه المباشر عن كل تجاوز عليها أو إهمال أو أي

إجراء أو تصرف آخر يضر بمصلحة الجامعة .

د - تقديم الاقتراحات التي يراها مفيدة لتحسين طرق العمل في الجامعة ورفع

مستوى الاداء فيها ما أمكن ذلك .

هـ - العمل على تنمية قدراته وكفاءاته العلمية والفنية والمهنية والاطلاع على

القوانين والانظمة والتعليمات المتعلقة بعمله والاطمئنان بها .

المادة (١٣) - يحظر على الموظف الاندماج أي من الاعمال التالية :-

١ - ترك العمل أو التوقف عنه دون أخذ من رؤسائه

ب - الانخراط بأي نشاطات أو معلومات عن النشاط التي يجب أن تقلل مكتوبته

بجميعها ، كما يحظر عليه الانخراط في أية وظيفة أو ممارسة رسمية أو لدية

أو صورة عنها أو خاتم رسمي .

ج - القيام بأي عمل من شأنه الاساءة إلى الجامعة أو ايمانين لها .

د - استغلال ثقافته وصلاحياتها لمنفعة ذاتية أو ربح شخصي أو قبول هدايا أو

أكراميات من أي شخص له علاقة أو ارتباط مالي في الجامعة أو له مصلحة فيها .

- هـ - ممارسة أي نشاط حزبي أو سياسي أو طائفي أو قبائلي داخل الحرم الجامعي .
و - القيام بأي عمل خارج نطاق الجامعة دون موافقة خلية من الرئيس .

الفصل التاسع

التقارير السنوية وتقييم الأداء

- المادة (٤٤) - ١ - يتم تقييم أداء الموظف لجميع الأقسام المنصوص عليها في هذا النظام بما في ذلك استحقاق الترفيع واستحقاق الزيادات التنشيجية بموجب نموذج خاص يقرره الرئيس .
ب - يقدر الأداء العام للموظف بأحد التقديرات التالية : (ممتاز ، جيد جداً ، جيد ، متوسط ، ضعيف)
ج - يضع الرئيس المباشر التقرير السنوي عن الموظف ويُرسله إليه ، ويحق للموظف الاعتراض على تقريره خلال خمسة عشر يوماً من اليوم التالي لتسلمه إياه ، ويتولى رئيسه المباشر بدوره رفع هذا الاعتراض إلى رئيسه الأعلى ليحصل التقرر المناسب بشأنه .
المادة (٤٥) - تصد التقارير السنوية من الموظفين في شهر تشرين الثاني من كل سنة ، وترسل نسخ منها إلى إدارة شؤون العاملين في الجامعة .

- المادة (٤٦) - ١ - يوجه تقييم الموظف الذي يرد بحقه تقرير متوسط .
ب - يوجه المدير للموظف الذي يرد بحقه تقرير ضعيف .
ج - توجه نظوية القسم من الراتب للموظف الذي يرد بحقه تقريران متتاليان بتقدير ضعيف .
د - تهيئ خدمات الموظف الذي ترد عنه ثلاثة تقارير متتالية بتقدير ضعيف حتى ولو كان مديناً في الخدمة وذلك بقرار من التوجيه المختص .
المادة (٤٧) - لا يجوز سحب التقرير السنوي للموظف أو تعديله بعد إرساله إلى إدارة شؤون العاملين .

الفصل العاشر

الإجراءات والتقويات التأديبية

- المادة (٤٨) - ١ - إذا ارتكب الموظف مخالفة للتقوانين والأنظمة والتعليمات والقرارات المعمول بها في الجامعة ، أو أقدم على عمل أو تصرف من شأنه الإخلال بالمسؤوليات والصلاحيات المنوطة به أو عرقلتها أو إساءة إلى أخلاقيات الوظيفة ، أو أخل بواجباته الوظيفية ، أو قام بأي من الأعمال الواردة في المادة (٤٣) من هذا النظام ففرض عليه إحدى التقويات التأديبية التالية :-

- ١ - التنبيه
 - ٢ - الإنذار
 - ٣ - الخصم من الراتب الأساسي للهر واحد بما لا يجاوز نصفه .
 - ٤ - وقف الزيادة السنوية لمدة لا تزيد على سنة واحدة .
 - ٥ - تنزيل الراتب بمقتضى ثلاث زيادات سنوية .
 - ٦ - تنزيل الدرجة إلى بداية الدرجة الأقل منها مباشرة .
 - ٧ - الاستغناء عن الخدمة (مع صرف جميع استحقاقاته المالية) .
 - ٨ - العزل (مع حرمانه من المكافأة أو التوظيف أو من سلطنة الجامعة المالية في الأجر أو من كليهما) .
- ب - لا يجوز فرض أكثر من عقوبة واحدة من التقويات المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة على كل مخالفة مسجلة واحدة يرتكبها الموظف .
ج - تقرر على الموظف العقوبة الأدنى في حال تكرار المخالفة .
- المادة (٤٩) - يقرض التقويات التأديبية المنصوص عليها في المادة (٤٨) من هذا النظام على المخالفة المسجلة التي يرتكبها الموظف وفقاً لمدى المخالفة التالية :-
- ١ - لمدير الإدارة توقيع التقويات المنصوص عليها في البندين (١) و (٢) من الفقرة (١) من المادة (٤٨) على الموظفين في دائرته .

- ب - المبدأ، ومدير الوحدة توقيع القرارات المتضمنة عليها في البندود (١) و(٢) و(٣) من المادة (٤٨) على الموظفين في مكتبه أو وحدته .
- ج - الرئيس بناء على ترشيح المبدأ أو مدير الوحدة أو مدير الدائرة المختصة توقيع القرارات المتضمنة عليها في البندود (١ - ٦) من المادة (٤٨) على جميع الموظفين في الجامعة، ويجوز للرئيس إحالة الموظف إلى المجلس اتأديبي الابتدائي إذا رأى أن المخالفة التي ارتكبتها الموظف تستدعي الاستعانة بخدماته أو عزله، وللمجلس اتأديبي فرض أي من العقوبات المتضمنة عليها في المادة (٤٨) من هذا النظام .

- المادة (٥٠) :-
- ١ - يوافق في الجامعة مجلسان اتأديبان أحدهما ابتدائي، والآخر استثنائي ويتكون كل منهما من رئيس ومعهون يمثلهما المجلس لمدة سنة قابلة للتجديد، وينتد كل منهما جلساته بدعوة من رئيسه .
- ب - للمجلس تعيين عضواً احتياطياً أو أكثر في أي من المجلسين الابتدائي والاستثنائي ليحل محل أي عضو أصيل يتعيب عن جلساته .

- المادة (٥١) :-
- ١ - أُلحيت إلى الموظف مخالفة لواجباته وبمهامه الوظيفية للرئيس قبل إحالته إلى المجلس اتأديبي أن يشكل لجنة للتحقيق من ثلاثة أشخاص من العاملين لسي الجامعة، ويقضى رئيس اللجنة بالإحالة عن تفريرها أمام المجلس اتأديبي .

- المادة (٥٢) :-
- ١ - يجتمع أي من المجلسين اتأديبيين بدعوة من رئيسه وحضور جميع الأعضاء فيه وتكون إجراءاته سرية ويصدر قراراته بالأغلبية .

- المادة (٥٣) :-
- ١ - يبلغ الموظف المخالف إلى المجلس اتأديبي خطياً بالمخالفة المنسوبة إليه وذلك في مكان عمله في الجامعة أو مكان إقامته قبل موعد الجلسة المحددة للنظر في المخالفة تبينة أيام على الأقل، وله الرد بصورة خطية على ما هو متروك إليه خلال تلك المدة .

- ب - للموظف المخال إلى المجلس اتأديبي الإطلاع على جميع أوراق ملف المخالفة اتأديبية وحضور جلسات المجلس للنقاش عن نفسه أو أن يوكل عنه شخصاً آخر لذلك الغرض .
- ج - ينتقد المجلس اتأديبي للنظر في المخالفة اتأديبية خلال أسبوعين من تاريخ إحالة المخالفة إليه .

- المادة (٥٤) :-
- ١ - للمجلس اتأديبي دعوة الشهود أو الخبراء وسامخ أقوالهم بعد القسم القانوني، وله التحقيق في أي من التواحي المتصلة بالمخالفة التي تنظر فيها المجلس بما في ذلك إجراء الكشف الحي بعرفة الخبراء، وذلك لتمكين من إصدار القرار المناسب في المخالفة .

- المادة (٥٥) :-
- ١ - أُلحيت للموظف المخال إلى المجلس اتأديبي دون علم بقيله المجلس اتأديبي تجري محاكمته غيابياً ويصدر المجلس القرار المناسب به .

- المادة (٥٦) :-
- ١ - للموظف الذي صدر قرار بالاستعانة عنه أو بقرئه من المجلس اتأديبي الابتدائي أن يستأنف ذلك القرار إلى المجلس اتأديبي الاستثنائي خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه، وتقدم الاستئناف بالخطبة لسلم إلى مكتب الرئيس مقابل أيضاً رسمي بذلك .
- ب - ينظر المجلس اتأديبي الاستثنائي في الاستئناف المقدم إليه وينتقد لذلك الغرض خلال مدة لا تزيد على خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم الاستئناف ويصدر قراره فيه على أن ينجح للموظف الإحالة للنقاش عن نفسه وتقديم بياناته أمامه أو بواسطة من يوكله عنه . وللجامعة أن تجيب عنها من يخطها أمام المجلس يقدم إليه ما يراه من أقوال وبيانات .

- المادة (٥٧) :-
- ١ - لا يجوز النظر في توقيع الموظف بدخول إلى المجلس اتأديبي، أو قبول استئنافه إلى أن يصدر القرار النهائي القضائي في الدعوى اتأديبية المتعلقة به .

المادة (١٥) - ١ - إذا رأى الرئيس أو المجلس التأديبي أو أي لجنة تقوم بالتحقيق في أي مخالفة قانونية أن المخالفة التي يجري النظر أو التحقيق فيها تنطوي على جريمة جزائية فتحال القضية من قبل الرئيس إلى المدعي العام المختص لاتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها ، وتوقف الإجراءات التأديبية إلى حين صدور قرار الحكم النهائي في القضية الجزائية .

ب - أن صدور الحكم في القضية الجزائية بعدم مسؤولية الموظف أو تبرئته من التهمة الجزائية التي نسبت إليه ، لا يمنع من اتخاذ الإجراءات التأديبية بحقه بمقتضى هذا النظام .

المادة (١٦) - ١ - إذا صدر القرار النهائي للمجلس التأديبي أو الحكم القضائي التقضي بتبرئة الموظف المحال إلى أي من هاتين الجهات من المخالفة المسكوبة أو الجريمة التي أسندت إليه حسب مقتضى الحال ، فيستحق راتبه كاملاً مع العلاوات من المدة التي أوقف خلالها عن العمل .

٢ - وإذا لا أمرت محاكمة الموظف أمام أي من الجهات المنصوص عليها في البند (١) من هذه اللائحة عن أدائه وظيفه عقوبة تأديبية عليه غير عقوبة الاستثناء من خدمته أو عزله من الوظيفة فيستحق راتبه كاملاً مع العلاوات عن المدة التي أوقف خلالها عن العمل إذا كانت لا تزيد على ستة أشهر وإذا زادت على ستة أشهر فيستحق نصف راتبه مع نصف علاواته عن المدة الزائدة على الأشهر الستة .

٣ - لا يعلق الموظف الذي صدر القرار بالاستثناء عن خدمته أو عزله من الوظيفة أي جزء من رواتبه وعلاواته ابتجاراً من تاريخ إحالته إلى المجلس التأديبي أو المدعي العام أو المحكمة لمحاكمته على المخالفة المسكوبة التي ارتكبتها أو الجريمة التي أسندت إليه حسب مقتضى الحال ، على أن لا يطلب منه رد المبالغ التي اقتطاعتها من راتبه وعلاواته خلال مدة وقته عن العمل بمقتضى أحكام هذه اللائحة .

ب - إذا أحيل الموظف إلى التحقيق أو إلى المجلس التأديبي أو إلى أي جهة قضائية فالرئيس الحق في كلف به هذا الموظف عن العمل خلال إجراءات

التحقيق والمحاكمة وأن يوقف راتبه وعلاواته كلياً أو جزئياً إلى أن يصدر القرار النهائي بحقه ، ولا يجوز لجول استقالة الموظف في هذه الحالة إلى أن يصدر القرار النهائي التقضي في الدعوى التأديبية أو القضائية المقامة عليه .

المادة (١٧) - يتولى الرئيس أو من يفوضه توليف جميع التليفات المتعلقة بالتأديبية المنصوص عليها في هذا النظام وتوليف الأحكام التنفيذية الصادرة في المخالفات التأديبية إلى المعنيين .

الفصل الحادي عشر

انتهاء خدمة الموظف

المادة (١٨) : تنهي خدمة الموظف في أي من الحالات التالية :-

- ١ - قبول الاستقالة .
- ب - إتمام الستين من العمر ، ومجلس العلماء بناء على تشييع من الرئيس وتوصية من العميد أو مدير الوحدة أو الإدارة المختص لتعديد خدمة الموظف ستة لسنة على أن لا تزيد مجموع مدة التمديد على خمس سنوات .
- ج - العجز عن مواصلة العمل في الجامعة لأسباب صحية بناء على تقرير من المرجع الطبي .
- د - فقد الجنسية الأردنية .
- هـ - فقد الوظيفة .
- و - الاستثناء عن الخدمة .
- ز - الزول من الوظيفة .
- ح - الوفاة (وتندف الجامعة وراثية وعلاواته عن الشهر الذي توفي فيه بالإضافة إلى راتبه وعلاوات آخر) .
- ط - لفقدان شرط من شروط تعيين الواردة في هذا النظام .

المادة ٧١- يشكل الرئيس لجنة عامة برئاسة رئيس لجنة شؤون الموظفين وعضوية ثلاثة من العاملين في الجامعة ، وتولى هذه اللجنة اجراءات نقل موظفي الجامعة العاملين على رأس اعمالهم فيها عند العمل بهذا النظام الى الوظائف التي تناسب مع مؤهلاتهم وخبراتهم وذلك وفقاً لاحكام هذا النظام على ان لا يؤثر ذلك في حقوق الموظف العالية التي يتقاضاها بما في ذلك رواتبه وعلاواته .

المادة ٧٢- ينفذ نظام الموظفين المعمول به في جامعة العلوم والتكنولوجيا الاردنية كما تنفي الاحكام والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه الى المدى الذي تتعارض فيه مع احكام هذا النظام .

المادة ٧٣- يصدر رئيس الجامعة التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

المادة ٧٤- يصدر رئيس الجامعة التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

المادة ٧٥- يصدر رئيس الجامعة التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

المادة ٧٦- يصدر رئيس الجامعة التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

المادة ٧٧- يصدر رئيس الجامعة التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

المادة ٧٨- يصدر رئيس الجامعة التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

المادة ٧٩- يصدر رئيس الجامعة التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

المادة ٨٠- يصدر رئيس الجامعة التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

المادة ٧٤- رئيس الجامعة مسؤول عن تنفيذ هذا النظام .

١٩٩٩ / ٧ / ٢٠

عبدالله بن الحسين

رئيس الوزراء	وزير دولة	وزير	وزير الأوقاف والشؤون
وزير دفاع	نخبة لدية	لعمل	والمسك الاسمية
الكتور لقي الطرارة	الكتور طاهر تمان	جودت الحويل	الكتور محمد سليم الحوي

وزير	وزير الشؤون الدينية	وزير	وزير الأشغال العامة
لعمل	والتربية والفيلسفة	الخارجية	والسكان وزير النقل
الكتور محمد مهدي الرحمان	الكتور محمد مهدي الرحمان	الكتور محمد مهدي الرحمان	الكتور محمد مهدي الرحمان

وزير	وزير الشؤون الدينية	وزير	وزير الأشغال العامة
لعمل	والتربية والفيلسفة	الخارجية	والسكان وزير النقل
الكتور محمد مهدي الرحمان	الكتور محمد مهدي الرحمان	الكتور محمد مهدي الرحمان	الكتور محمد مهدي الرحمان

وزير	وزير الشؤون الدينية	وزير	وزير الأشغال العامة
لعمل	والتربية والفيلسفة	الخارجية	والسكان وزير النقل
الكتور محمد مهدي الرحمان	الكتور محمد مهدي الرحمان	الكتور محمد مهدي الرحمان	الكتور محمد مهدي الرحمان

وزير	وزير الشؤون الدينية	وزير	وزير الأشغال العامة
لعمل	والتربية والفيلسفة	الخارجية	والسكان وزير النقل
الكتور محمد مهدي الرحمان	الكتور محمد مهدي الرحمان	الكتور محمد مهدي الرحمان	الكتور محمد مهدي الرحمان

وزير	وزير الشؤون الدينية	وزير	وزير الأشغال العامة
لعمل	والتربية والفيلسفة	الخارجية	والسكان وزير النقل
الكتور محمد مهدي الرحمان	الكتور محمد مهدي الرحمان	الكتور محمد مهدي الرحمان	الكتور محمد مهدي الرحمان

وزير	وزير الشؤون الدينية	وزير	وزير الأشغال العامة
لعمل	والتربية والفيلسفة	الخارجية	والسكان وزير النقل
الكتور محمد مهدي الرحمان	الكتور محمد مهدي الرحمان	الكتور محمد مهدي الرحمان	الكتور محمد مهدي الرحمان

نحن عبد الله بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٩/٢/٢٠

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٢) لسنة ١٩٩٩

نظام المراكز العلمية في جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية
صادر بمقتضى المادة (٢٦) من قانون الجامعات الأردنية رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٧
والمادة (٢) من قانون جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية
رقم (٣١) لسنة ١٩٨٦

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام المراكز العلمية في جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية
لسنة ١٩٩٩) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات التالية، حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها أدناه
ما لم يدل القرائن على غير ذلك :-

الجامعة :	جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية .
الرئيس :	رئيس الجامعة .
المركز :	المركز العلمي في الجامعة .
المدير :	مدير المركز .

المادة ٣- أ- ينشأ المركز في الجامعة بقرار من مجلس الانشاء بناء على تشييع المجلس
الجامعة .

ب- تهدف المراكز الى تحقيق فائيات علمية ذات طبيعة عامة في مجالات البحث
او التدريس او التدريب او التاهيل او غيرها .

المادة ٤- أ- يكون لكل مركز مجلس لا يزيد عدد أعضائه على (١١) عضواً بينهم الرئيس
بعد الاستئناس برأي مجلس العمماء اعدة سكين قابلة للتجديد بخيار الرئيس
من بينهم رئيساً للمجلس .

ب- مدير المركز مدير يعينه الرئيس لسنتين قابلة للتجديد .

المادة ٥- يمارس مجلس المركز الصلاحيات التي يمارسها مجلس الكلية ومجلس القسم
المتنصوص عليها في قانون الجامعة المعمول به .

المادة ٦- يجوز للمركز منح (شهادات) وفقاً لنظام منح الدرجات العلمية والشهادات في
جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية (١٢) كانت طبيعة اهداف المركز لتتضي منح
مثل هذه الشهادات .

المادة ٧٥- يصدر الرئيس بعد الاستئذان برأي مجلس العلماء التعليمات التنفيذية لتطبيق احكام هذا النظام ، بما في ذلك تحديد الاهداف الخاصة بكل مركز ووضع هيكله التنظيمي وغير ذلك من الشؤون التي تهم المركز .

١٩٩٩/٧/٢٠

عبدالله بن الحسين

وزير الأوقاف والشؤون والمؤسسات الدينية	وزير العدل	وزير دولة	رئيس الوزراء
الكتور عبدالمعطي العبادي	جوت السول	للشؤون الدينية	وزير الدفاع
		الكتور طاهر كنعان	الكتور افيق الطراونة

وزير الأشغال العامة والإسكان وزير النقل	وزير الزراعة والري	وزير الشؤون البلدية والتخطيط	وزير العمل
المهندس ناصر التلوي	عبدالله الخطيب	لؤي قرطمان	الكتور محمد مهدي الخرحان

وزير البريد والاتصالات	وزير المياه والري	وزير التجارة والصناعة والتجارة	وزير
مسلحان الحافظ	الكتور علي السلي	محمد صالح الخوري	

وزير السياحة والآثار	وزير التربية والتعليم	وزير الثقافة والشباب والرياضة	وزير
علاء بطاوي	الكتور محمد خير ماسر		قراصة

وزير الإسكان	وزير	وزير دولة للشؤون البرلمانية	وزير
ناصر جوده	الكتور	وزير التربية والتعليم	وزير
	الكتور	وزير الثقافة	وزير

وزير دولة للشؤون	وزير	وزير	وزير
رئاسة الوزراء	وزير	وزير	وزير
مسح بيار	وزير	وزير	وزير

نحن عبدالله بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٩/٢/٢٠
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٣) لسنة ١٩٩٩

نظام البعثات العلمية في جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية
صادر بمقتضى المادة (٣٦) من قانون الجامعات الأردنية رقم (٣٩) لسنة ١٩٨٧
والمادة (٦) من قانون جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية
رقم (٣١) لسنة ١٩٨٦

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام البعثات العلمية في جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية لسنة ١٩٩٩) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تسري احكام هذا النظام على جميع العاملين الملتحقين في الجامعة الذين يوفدون في بعثات علمية لمدة تزيد على ستة اشهر سواء كان اياهم على نفقة الجامعة او على نفقة أي جهة أخرى .

المادة ٣- تهدف البعثات العلمية الى رفع مستوى الاداء الوظيفي للموظفين بما في ذلك حصولهم على درجات علمية .

١٩٩٩/٢/٢٠

المادة ٤- يشترط في المرشح لبعثة علمية مايلي:-

١- ان يكون اردني الجنسية .

ب- أن تتوافر فيه شروط اللياقة الصحية .

ج- أن يكون حاصلاً على المؤهلات والشروط الأخرى المطلوبة للبلدية التي رشح لها .

المادة - يتم إيفاد الممولين بقرار من رئيس الجامعة على النحو التالي:-

١- أعضاء هيئة التدريس ومساعدو تدريس / بحث بناء على ترشيح من مجلس القسم المختص ومجلس الكلية المستند إلى توصية من لجنة التقييم والترشيح .

ب- موظفو الجامعة بناء على ترشيح المعهد أو المدير المختص .

المادة - يتضمن قرار الإيفاد لكل بعثة علمية مايلي:-

١- حقل التخصص المطلوب .

ب- مدة البعثة .

ج- الدرجة العلمية .

د- الجهة التي سيوفد إليها المبعوث .

هـ- أي شروط أخرى يفرضها رئيس الجامعة .

مدة (٧) : ١ - تمديد مدة البعثة على النحو التالي :-

١. ثلاث سنوات كجند سنة لثمة للمولدين من حاملي درجة الماجستير الحاصل على درجة الدكتوراه .
٢. أربع سنوات كجند سنة لثمة للمولدين من حاملي درجة الدكتوراه الحاصل على درجة الدكتوراه .
٣. المدة التي يحددها مجلس العلماء لحصول الموفد على المؤهل المطلوب في الحالات التي لا يكون فيها الإيفاد للحصول على درجة الدكتوراه وبخصوصها في الحوزة العلمية على طلب .
٤. المدة التي يقرها مجلس العلماء قبل الإيفاد إذا كان التخصص يتطلب الحصول على المؤهل العلمي المطلوب مدة أطول من المدة المتضمنة عليها في البند (١) و (٢) و (٣) من هذه الفقرة .

ب - يجوز تمديد المدة المقررة للبعثة المتضمن عليها في الفقرة (١) من هذه المادة بما لا يتجاوز سنة واحدة بناء على طلب المبعوث إذا قدمت الجهة الموفد إليها مسوغات تكوّن هذا الطلب .

المادة (٨) : ١ - يوقع الموفد عدلاً لدى مكتب العمل يحدد بموجبه بالخدمة في الجامعة لمدة تعامل مئة ليلة التي يقضيها في البعثة ويخصم أي جزء من مدة البعثة سنة كاملة لفراغ الخدمة في الجامعة . وينظم المدة على ثلاث نسخ تحتفظ الجامعة بسنة الموفد والوفد والتكامل باللائحة منه .

ب - ينظم الموفد الذي يكتب العمل كاتلاً من شخص علمي / أكاديمي بتفصيل الشروط التي تعهد بها على أن تشهد الفرقة التجارية أو أحد البلديات المحلية بضرورة التكاليف على تأدية جميع التكاليف التي ستقع على الموفد بما في ذلك جميع الرواتب والمكافآت التي تكافئها المرفقة وأجور السفر وأجور التأمين وتكاليف المعيشة وسائر المصنفات التي عزت له أو يسهلها في إسهاء البعثة العلمية سواء جرى الصرف من الجامعة مباشرة أو من أي جهة أخرى لمصلحة الجامعة متفقاً عليها ما لم يمتد (٥٠٪) خمسون بالمائة من مجموع هذه التكاليف .

ج - يكون قرار الجامعة فيما يتعلق بمقدار التكاليف المصروفة ملزماً للموفد وتكليفه وغير خاضع للتملح فيه .

المادة (٩) : لا يجوز للموفد أن يقلل بالشروط الواردة في عقد الإيفاد وإذا فعل ما في منها تطبيق عليه أحكام الفقرة (ب) من المادة (١٥) من هذا القانون إلا أنه يجوز للجهة المختصة في الجامعة تعديل هذه الشروط نتيجة هذا الإخلال .

المادة (١٠): يبلغ المودع ما يلي :-

- ١ - أجور سفره بالدرجة السليحية مع زوجته وتكون من أولاده ممن هم دون ثمانية عشر إلى الجهة المودع إليها ذهاباً وإياباً ، وامرأة واحدة فقط لمدة سنة .
- ب - رسوم الجامعة أو المعهد المودع إليه .
- ج - تكاليف طيارة الأروحة وفاق أدنى الشروط التي تضمن عليها أنظمة الجامعة أو المعهد المودع إليه .
- د - مبلغ شهري مقطوع يحدد على أساس للتفرقة التي يقررها مجلس المودع ليل المودع إليه لتغطية تكاليف المعيشة ولأمان الكتب وأي لوازم دراسية أخرى .

المادة (١١): إذا حصلت أي جهة أخرى غير الجامعة تلفت الإفراد المنصوص عليها في المادة (١٠) من هذا النظام تعتبر وكأنها مدفوعة من الجامعة وإذا قل مقدار التفتت المدفوعة من هذه الجهة عن مقدار التفتت المقررة من قبل الجامعة فإن الجامعة تحصل مقدار هذا الفرق .

المادة (١٢): ١ - لا يجوز للمودع أن يقوم بأي عمل لقاء أجر أو رواتب طيلة مدة بتمتة إلا إذا حصل على موافقة مسبقة من رئيس الجامعة .

ب - لا يجوز للمودع خلال مدة بتمتة لا تشمل الجامعة أي تلفتت عن زوجته وأولادها .

المادة (١٣): يقوم المعهد أو المدير المختص بمهمة دراسة المودع وشؤون بتمتة ويلتزم المودع بتزويد الجامعة بالمعلومات والبرائق عن سير دراسته وفقاً للتعليمات الصادرة بموجب هذا النظام .

المادة (١٤): تبقى بتمتة المودع بقرار من الرئيس بناء على تنصيب من المعهد أو المدير المختص في أي من الحالات التالية :-

- أ - إذا صدر بحق المودع حكم بجناية أخلاقية .
- ب - إذا اتخذ المؤسسة في الجامعة التي يدرس فيها قراراً بإقصائه من دراسته واتهم الرئيس بسلامة ذلك الإجراء .
- ج - إذا ثبت قيامه بنشاط مهني يضر بمصلحة المؤسسة أو يتناقض مع مبادئها العليا .
- د - إذا دلت نتائج السيرة على تفسير أو رسوب يحدون من مقابته لدراسته في المؤسسة المودع إليها .

- هـ - إذا خالف أحكام التفقة (١) من المادة (١٢) من هذا النظام وذلك بقيام المودع بأي عمل في أثناء البتمتة .
- و - إذا تجاوز عدد التفقة البتمتة إلا أنه يجوز لمجلس المودع في هذه الحالة أن يقرر صرف تفقة البتمتة لا يزيد مقداره على مخصصات عام كامل يتم صرفه بالطريقة التي يقررها هذا المجلس بعد أخذ المشاورة اللازمة من المودع لتسيير هذا القرض وفق الشروط المحددة في قرار محله .
- ز - إذا أحل بشروط تجهده تجاه الجامعة .

المادة (١٥): ١ - إذا ثبتت البتمتة العلمية لأي سبب من الأسباب المبينة في المادة (١٢) من هذا النظام يلتزم المودع وكيفية يرد جميع التفتت التي تكبتها الجامعة على بتمتة مضاعفاً إليها ما نسبته (٥٠٪) خمسون بالمائة من مقدارها وذلك دون الحاجة إلى إخطاره أو إمعاله .

ب - إذا ثبتت البتمتة لأي سبب من الأسباب باستثناء السبب الوارد في التفقة (١) من المادة (١٤) من هذا النظام يلتزم المجلس المودع بناء على تنصيب من رئيس الجامعة ، إما مطالبة المودع برد التفتت وفقاً لأحكام التفقة (١) من هذه المادة أو السماح له بمطالبة دراسته على نفقة الخاصة حتى نهاية السنة الدراسية ومطالبته برد التفتت التي تكبتها الجامعة أو التي تضمنتها أي جهة أخرى مضاعفاً إليها ما نسبته (٥٠٪) خمسون بالمائة من مقدار تلك التفتت أو مطالبة بالخدمة في الجامعة لمدة تعادل مبالغ المد التي تضمنتها في بتمتة على نفقة الجامعة .

ج - لمجلس المودع بناء على تنصيب من الرئيس حق تبديل دفع التفتت المستحقة على المودع لأي البتمتة بتمتة لمدة التي يراها مناسبة في حقة استمرارية دراسته على نفقة الخاصة .

المادة (١٦): يتعهد المودع بالخدمة في الجامعة ويلتزم بتفدية شروط العقد وتبرك عليه وعلى كافلة متكافئين متضامنين أن يدفع الجامعة مبلغاً يعادل ثمانية مئة من الرواتب والنفقات الأخرى التي تكبتها الجامعة وتخصب هذه البتمتة على أساس المدد المتبقية من مدة الخدمة الكلية التي يلتزم بتفديتها في الجامعة بموجب ذلك العقد مضاعفاً فيه ما نسبته (٥٠٪) خمسون بالمائة وبخاصة في الحالات التالية :-

- أ - إذا أهوى عمل المودع في الجامعة تأكيها خلال سريان مفعول العقد ولذلك بموجب أحكام القانون والأنظمة والتعهدات المعمول بها .
- ب - إذا استقال المودع قبل أن يكمل مدة الخدمة التي يقرم بها تجاهه وفقاً لشروط العقد .

نحن عبيد الله بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المصادرة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٩/٢/٢٠

نأمر بموضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٤) لسنة ١٩٩٩

نظام الدراسات العليا في جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية

صادر بمقتضى المادة (٣١) من قانون الجامعات الأردنية رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٧

والمادة (١) من قانون جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية

رقم (٣١) لسنة ١٩٨٦

المادة ١- يسمي هذا النظام (نظام الدراسات العليا في جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية لسنة ١٩٩٩) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تفادى كلية الدراسات العليا في الجامعة في تحقيق اهدافها ، ولغى بصورة خاصة بما يلي :-

- أ- زيادة المعرفة الانسانية .
- ب- ترسيخ قاعدة البحث العلمي في الجامعة .
- ج- تنمية قدرة طلبة الدراسات العليا في منهج البحث العلمي وأساليبه في الطول المختلفة .
- د- أعداد متخصصين من مستوى عال لتلبية حاجات المجتمع .
- هـ- توجيه انتباهه الى المشكلات ذات الابعاد المحلية والعربية ودراساتها .

المادة ٣- تنشأ الدراسات العليا في التخصصات والفصول المختلفة لدرجتي الماجستير والدكتوراه بقرار من مجلس العمدة بناء على اقتراح من مجلس القسم وتسحب من مجلس الكلية وتوصية من مجلس كلية الدراسات العليا .

المادة ٤- تشمل صلاحيات ومسؤوليات مجلس كلية الدراسات العليا التالي :-

- أ- تقديم مشاريع التعليمات التي تنظم شؤون الدراسات العليا وسيرها تبعاً لإصدارها .
- ب- تنسيق خطط الدراسات العليا بين الكليات المختلفة .
- ج- التوصية الى مجلس العمدة بالشاء دراسات عليا جديدة في الجامعة بناء على تنسب من مجلس الكلية واقتراح من مجلس القسم .
- د- التوصية الى مجلس العمدة بعدد طلبة الدراسات العليا الذين يتخلون في كل قسم بناء على تنسب مجلس الكلية واقتراح مجلس القسم .

المادة ٥- يتولى عميد كلية الدراسات العليا الصلاحيات والمسؤوليات التالية :-

- أ- إدارة العمادة .
- ب- تنظيم شؤون الدراسات العليا وتنسيقها مع عمدة الكليات .
- ج- متابعة تطبيق الأنظمة والتعليمات المتعلقة بالدراسات العليا .
- د- تقديم تقرير الى رئاسة الجامعة في نهاية كل سنة جامعية عن شؤون الدراسات العليا ولشؤونها في الجامعة .

المادة ٦- يؤلف مجلس الكلية التي تدخل الدراسات العليا في منهج تدريسه لجنة تسمى (لجنة الدراسات العليا) برئاسة عميد الكلية وتضم كل من :-

- ١- رؤساء الاقسام التي تدرس دراسات عليا .
- ٢- اثنين من اعضاء هيئة التدريس يختارهما مجلس الكلية لمدة سنة قابلة للتجديد .
- ب- تحدّد واجبات اللجنة وصلاحياتها بمقتضى تعليمات يسرها رئيس الجامعة .

المادة ٧- يصدر رئيس الجامعة التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذه النظام .

١٩٩٩ / ٢/٢٠

عبدالله بن الحسين

وزير الأوقاف والشؤون والمساجد الإسلامية	وزير المسجد	وزير دولة للشؤون الدينية	رئيس الوزراء
مفتي جامعة دمشق	جودت السويل	مفتي طرابلس	مفتي طرابلس

وزير الأشغال العامة والسكان وزير النقل	وزير الخارجية	وزير الشؤون البلدية والقروية والريفية	وزير المسجد
المهندس ناصر التلوي	عبدالله الخطيب	عراقى كريسبان	مفتي محمد مهدي القرمان

وزير حرية الاتصالات ووزير المالية بالوكالة	وزير المالية والري وزير المالية والشؤون المدنية	وزير تجارتهم والتجارة
سليمان الحافظ	مفتي علي الملقى	محمد صالح الحورثي

وزير السياحة والآثار	وزير المسجد	وزير المسجد
عبدالله الخطيب	عبدالله الخطيب	عبدالله الخطيب

وزير الاصحاح	وزير المسجد	وزير المسجد
ناصر جودت السويل	عبدالله الخطيب	عبدالله الخطيب

وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء	وزير المسجد	وزير المسجد
سليم بن	مفتي طرابلس	مفتي طرابلس

عن عبدالله بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المصادرة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٩/٢/٢٠

نشر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٥) لسنة ١٩٩٩

نظام منح الدرجات العلمية والدرجات الفخرية والشهادات
في جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية

صادر بمقتضى المادة (٣٦) من قانون الجامعات الأردنية رقم (٢١) لسنة ١٩٨٢

والمادة (٢) من قانون جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية

رقم (٣١) لسنة ١٩٨٦

المادة - يسمى هذا النظام (نظام منح الدرجات العلمية والدرجات الفخرية والشهادات
في جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية لسنة ١٩٩٩) ويعمل به من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية .

المادة - تمنح جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية الدرجات العلمية والدرجات الفخرية
والشهادات التالية :-

أ- درجة البكالوريوس .

ب- شهادة الدبلوم .

ج- درجة الماجستير .

د- درجة الدكتوراه .

هـ- شهادة الاختصاص العالي في الطب .

و- درجة الدكتوراه الفخرية .

ز- أي درجات علمية أو درجات فخرية أو شهادات أخرى يجري احتفالها
بقرار من مجلس الجامعة .

المادة ٣- أ- يصدر مجلس العلماء تعليمات لتحديد المتطلبات والشروط اللازمة لمنح الدرجات العلمية والشهادات، وتبين الحقوق والتخصصات التي تمنح فيها كل درجة أو شهادة .
ب- يصدر مجلس العلماء تعليمات لتحديد المتطلبات والشروط اللازمة لمنح الدرجات الفخرية .

المادة ٤- أ- تمنح الدرجات العلمية والشهادات بقرار من مجلس العلماء بناء على تنسيب من مجلس الكلية المختص .
ب- تمنح الدرجات الفخرية بقرار من مجلس العلماء بناء على تنسيب من رئيس الجامعة .

١٩٩٩ / ٧ / ٢٠

عبدالله بن الحسين

وزير الأوقاف والشؤون والمؤسسات الإسلامية الدكتور محمد صالح المنجد	وزير المعدل جودت السويدي	وزير دولة للشؤون العلمية الدكتور طاهر كلمان	رئيس الوزراء وزير دفاع الدكتور فائق الطغرابي
-------------------------------------------------------------------------	--------------------------------	---------------------------------------------------	----------------------------------------------------

وزير الأشغال العامة والاستكان ووزير النقل المهندس ناصر الكاوي	وزير الخارجية عبدالله الشطيح	وزير الشؤون الفنية والتقوية والتربية توفيق عريشان	وزير المعدل الدكتور محمد مهدي القزحان
---------------------------------------------------------------------	------------------------------------	---------------------------------------------------------	---------------------------------------------

وزير البريد والاتصالات ووزير المالية والركنة سليمان الحافظ	وزير الدماء وقاري ووزير الطاقة والشرطة الداخلية الدكتور هادي الملقى	وزير الصناعة والتجارة محمد صالح الحويش
------------------------------------------------------------------	---------------------------------------------------------------------------	----------------------------------------------

وزير الصناعة والآثار علي بن قناوي	وزير التربية الاجتماعية ووزير الثقافة ووزير الشباب والركنة الدكتور محمد خير مامس	وزير قراصة محمد الخريشة
-----------------------------------------	----------------------------------------------------------------------------------------	-------------------------------

وزير الإعلام نقيب جواد	وزير الداخلية الحبيب القاسبي	وزير دولة للشؤون البرلمانية ووزير الشؤون الإدارية الدكتور بهام السويدي
------------------------------	------------------------------------	------------------------------------------------------------------------------

وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء سليم بن	وزير الصحة والرفاهية الصحية الدكتور نعل الموماني	وزير التربية والتعليم ووزير التخطيط والركنة الدكتور فوزي غريه
----------------------------------------------	--------------------------------------------------------	---------------------------------------------------------------------

نحن عبدالله بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المصادرة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩١/٢/٢٠

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٦) لسنة ١٩٩٩

نظام تأديب الطلبة في جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية

صادر بمقتضى المقرر (١) من المادة (٤) وبمقتضى المادة (٢) من

قانون جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية

رقم (٣١) لسنة ١٩٨٦

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام تأديب الطلبة في جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية لسنة ١٩٩٩) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تسري أحكام هذا النظام على جميع الطلبة المسجلين في الجامعة .

المادة ٣- تعتبر الأعمال التالية مخالقات تأديبية تعرض الطالب الذي يرتكب أية منها للتعويض التأديبية المبنية في هذا النظام :-

١- الانتعاض المبرر عن المواظبة على حضور المحاضرات أو التحريض على عدم حضورها كما تقضي الانضباط الخاصة بذلك أو عدم الالتزام بالمطلوبات

حضورية حسب الجامعة الأخرى .

٢- التلويح أو محاولة التلويح في الامتحان ، والإخلال بنظام الامتحان أو الهدوء فيه ، أو التلويح أو محاولة التلويح فيه .

٣- أي فعل يتركبه الطالب في الجامعة يكون ماساً بالشرف أو الكرامة أو يمس المصداقية أو يخلل حسن السيرة والسلوك أو من شأنه الإساءة التي سبغت

على الجامعة أو العاملين فيها ، بما في ذلك أي من الأفعال التي يتركها الطالب بناءً على

قرار الجامعة بمناسبة تشترك فيها أو لفائدة تقوم به .

٤- أي فعل يتركبه الطالب بناءً على قرار الجامعة بمناسبة تشترك فيها أو لفائدة تقوم به .

٥- أي فعل يتركبه الطالب بناءً على قرار الجامعة بمناسبة تشترك فيها أو لفائدة تقوم به .

د- أي تنظيم داخل الجامعة أو المشاركة فيه من غير ترخيص سابق من السلطات المختصة فيها، والاشتراك في أي نشاط جماعي يخالف بالقواعد التنظيمية في

الجامعة .

هـ- استعمال مباني الجامعة دون إذن مسبق أو تلويح الأضرار التي أعدت لها .

و- توزيع النشرات أو إصدار جرائد خاصة بالتكليفات أو جمع التوقيعات أو التبرعات دون الحصول على ترخيص ممنوحت لممارسة الأنشطة المذكورة .

ز- الإخلال بالنظام أو الطلبة الذي تقتضيه المحاضرات التي تلقى داخل الجامعة .

ح- أي أمانة أو إساءة يوجهها الطالب لمشو هيئة التدريس أو لأي من العاملين أو الطلبة في الجامعة .

ط- الاتلاف ممتلكات الجامعة المنقولة أو غير المنقولة .

ي- مخالفة القواعد الآمرة أو التأخيل في قانون الجامعة أو انتهاكها أو التضييق الصادر تنفيذاً لها .

ك- التزوير في الوثائق الجامعية واستعمال الأوراق المزورة في أي أعمال جامعية .

ل- التحريض على أعمال تخالف النظام الجامعي التي يجوز فرضها على الطالب بما يلي :-

١- التوبيخ .

٢- الإخراج من قاعة التدريس واستدعاء مدرس الجامعة عند الضرورة لإخراجه .

٣- الحرمان من حضور بعض محاضرات المساق الذي يخل الطالب بالنظام في أثناء تدريس أو حوالماته من حضور جميع هذه

المحاضرات .

٤- الحرمان لعدة متعددة من الانضمام من الخدمات التي يقدمها مرفق أو أكثر من المرفقات الجامعية التي يتركب فيها المخالفة .

٥- الحرمان لعدة متعددة لممارسة نشاط أو أكثر من الأنشطة الطلابية التي أوتيت المخالفة في أثناءها .

المادة ١- تعدد ملاحيات إيفاع الطوبقات الأدبية على الطالبية على النحو التالي:-

أ- توقع الطوبقات المنصوص عليها في البنود (١) و(٢) و(٣) من الفقرة (١) من المادة (٤) من هذا النظام بقرار من عضو هيئة التدريس أو من مدرّس المساق شريطة أن لا يؤدي حرمان الطالب من المحاضرات أو إخراجها منها في هذه الحالة إلى حرمانه من دخول الامتحان إلا بقرار من العميد .

ب- توقع الطوبقات المنصوص عليها في البنود من (١-٨) من الفقرة (١) من المادة (٤) من هذا النظام بقرار من العميد .

ج- توقع أي من الطوبقات المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة (٤) من هذا النظام بقرار من لجنة التأديب وفقاً لتقاعصها بالطوبقة المناسبة للمخالفة المصروفة عليها .

المادة ١٢- لرئيس الجامعة أن يولي اختصاصات لجنة التأديب في الجامعة المنصوص عليها في هذا النظام في حالة حدوث اضطراب أو إخلال بالنظام في الجامعة يتسبب عنه عدم انتظام الدراسة فيها أو وقوع حالة تهدد بذلك مما يستدعي التي السراع ويبلغ رئيس الجامعة إقراره الذي يصدر في هذه الحالة إلى مجلس الجامعة .

المادة ١٣- لا طالب يبالغ الطالب على المخالفة الواحدة من أكثر من جهة تأديبية واحدة .

المادة ١٤- لا يجوز للطالب أن يرفع أكثر من شكوى واحدة في وقت واحد ضد جهة واحدة من الجهات المختصة في الجامعة .

المادة ١٥- لا يجوز للطالب أن يرفع أكثر من شكوى واحدة في وقت واحد ضد جهة واحدة من الجهات المختصة في الجامعة .

المادة ١٦- لا يجوز للطالب أن يرفع أكثر من شكوى واحدة في وقت واحد ضد جهة واحدة من الجهات المختصة في الجامعة .

المادة ١٧- لا يجوز للطالب أن يرفع أكثر من شكوى واحدة في وقت واحد ضد جهة واحدة من الجهات المختصة في الجامعة .

المادة ١٨- لا يجوز للطالب أن يرفع أكثر من شكوى واحدة في وقت واحد ضد جهة واحدة من الجهات المختصة في الجامعة .

المادة ١٩- لا يجوز للطالب أن يرفع أكثر من شكوى واحدة في وقت واحد ضد جهة واحدة من الجهات المختصة في الجامعة .

المادة ٢٠- لا يجوز للطالب أن يرفع أكثر من شكوى واحدة في وقت واحد ضد جهة واحدة من الجهات المختصة في الجامعة .

المادة ٢١- لا يجوز للطالب أن يرفع أكثر من شكوى واحدة في وقت واحد ضد جهة واحدة من الجهات المختصة في الجامعة .

المادة ٢٢- لا يجوز للطالب أن يرفع أكثر من شكوى واحدة في وقت واحد ضد جهة واحدة من الجهات المختصة في الجامعة .

المادة ٢٣- لا يجوز للطالب أن يرفع أكثر من شكوى واحدة في وقت واحد ضد جهة واحدة من الجهات المختصة في الجامعة .

المادة ١٤- يصدر رئيس الجامعة التعليمات التنفيذية اللازمة لتطبيق أحكام هذا النظام .

١٩٩٩ / ٧ / ٢٠

عبدالله بن الحسين

رئيس الوزراء	وزير دولة	وزير	وزير الأوقاف والشؤون
رئيس القضاة	القانون الثانية	المعدل	والقضايا الإسلامية
رئيس القضاة	القانون الأولى	جودت السويح	الشؤون الإسلامية العامة

وزير	وزير الشؤون الدينية	وزير	وزير الشؤون العامة
المعدل	والقانون الثانية	الخارجية	والقضايا الإسلامية
المعدل	القانون الأولى	جودت السويح	الشؤون الإسلامية العامة

وزير	وزير الدولة والبريد	وزير	وزير الشؤون العامة
المعدل	والقانون الثانية	الخارجية	والقضايا الإسلامية
المعدل	القانون الأولى	جودت السويح	الشؤون الإسلامية العامة

وزير	وزير الشؤون الدينية	وزير	وزير الشؤون العامة
المعدل	والقانون الثانية	الخارجية	والقضايا الإسلامية
المعدل	القانون الأولى	جودت السويح	الشؤون الإسلامية العامة

وزير	وزير الشؤون الدينية	وزير	وزير الشؤون العامة
المعدل	والقانون الثانية	الخارجية	والقضايا الإسلامية
المعدل	القانون الأولى	جودت السويح	الشؤون الإسلامية العامة

وزير	وزير الشؤون الدينية	وزير	وزير الشؤون العامة
المعدل	والقانون الثانية	الخارجية	والقضايا الإسلامية
المعدل	القانون الأولى	جودت السويح	الشؤون الإسلامية العامة

وزير	وزير الشؤون الدينية	وزير	وزير الشؤون العامة
المعدل	والقانون الثانية	الخارجية	والقضايا الإسلامية
المعدل	القانون الأولى	جودت السويح	الشؤون الإسلامية العامة

وزير	وزير الشؤون الدينية	وزير	وزير الشؤون العامة
المعدل	والقانون الثانية	الخارجية	والقضايا الإسلامية
المعدل	القانون الأولى	جودت السويح	الشؤون الإسلامية العامة

وزير	وزير الشؤون الدينية	وزير	وزير الشؤون العامة
المعدل	والقانون الثانية	الخارجية	والقضايا الإسلامية
المعدل	القانون الأولى	جودت السويح	الشؤون الإسلامية العامة

وزير	وزير الشؤون الدينية	وزير	وزير الشؤون العامة
المعدل	والقانون الثانية	الخارجية	والقضايا الإسلامية
المعدل	القانون الأولى	جودت السويح	الشؤون الإسلامية العامة

نحن عبد الله بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على مقرر مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٩/٢/٢٠

أمر بوضع النظام الآتي:-

نظام رقم (١٧) لسنة ١٩٩٩

نظام معدل لنظام اللوازم والاشتغال في

جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام اللوازم والاشتغال في جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية لسنة ١٩٩٩) ويقرأ مع النظام رقم (٤٦) لسنة ١٩٨٧ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي نظاماً واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- تعدل المادة (٣) من النظام الأصلي على النحو التالي:-

أولاً: بقاء تعريف عبارة (الأمن العام) الواردة فيها والمعنى المخصص لها:

ثانياً: بقاء عبارة (الأمن العام) الواردة في تعريف كلمة (المدير).

ثالثاً: إضافة التعريف التالي إليها بعد تعريف كلمة (اللجنة) الواردة فيها:-
رئيس اللجنة: رئيس لجنة الصلاءات المركزية.

المادة ٣- يلغى نص البقرة (هـ) من المادة (٤) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص الحالي:-

هـ- يقر من مدير المستشفى إذا كانت قيمة اللوازم لأزيد على (٥٠٠) خمسة آلاف دينار.

المادة ٤- يلغى نص البند (٣) من الفقرة (أ) من المادة (٨) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

٣- يقر من مدير المستشفى إذا كانت كلفة الاشتغال لأزيد على (٥٠٠) خمسة آلاف دينار.

المادة ٥- تعدل المادة (١٧) من النظام الأصلي على النحو التالي:-

أولاً: بقاء عبارة (الأمن العام) الواردة في الفقرة (أ) منها والاشتغالات بها عبارة (نائب رئيس الجامعة الذي يسميه رئيس الجامعة ليكون رئيساً للجنة).

ثانياً: بقاء عبارة (الأمن العام) الواردة في الفقرة (ج) منها والاشتغالات بها عبارة (رئيس اللجنة).

المادة ٦- تلغى عبارة (مجلس التعليم العالي) الواردة في البند (٣) من الفقرة (أ) من المادة (١٨) و البند (٣) من الفقرة (أ) من المادة (٣٧) و البند (٣) من الفقرة (أ) من المادة (٤٦) من النظام الأصلي والاشتغالات بها عبارة (مجلس الأمناء).

المادة ٧- يلغى نص المادة (٤٤) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٤٤ -

يتم بيع اللوازم التي لاحتاج اليها الجامعة او غير الصالحة بقرار من الرئيس بناءً على تنسيب من لجنة مؤلفة برئاسة مدير اللوازم في الجامعة وتعضوية اثنين من العاملين في الجامعة بينهما الرئيس .

المادة ٨- يلغى نص البند (١) من الفقرة (١) من المادة (٤٧) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

١- بقرار من المدير اذا كانت قيمة اللوازم المفقودة او التي سيتم اتلافها لا تزيد على (١٥٠٠) ألف وخمسمائة دينار وذلك بناءً على تنسيب لجنة مؤلفة برئاسة مدير اللوازم في المستشفى وتعضوية اثنين من العاملين في الجامعة بينهما الرئيس .

وزير الأركان والقانون
والمفتش الاداري
الدكتور عبد السلام العبادي

وزير
المعدل
جودت السور

وزير دولة
الثقافة
الدكتور طاهر عثمان

رئيس الوزراء
وزير دفاع
الدكتور خليل الخازن

وزير الأشغال العامة
والاقتصاد وزير النقل
المهندس ناصر التكري

وزير
المخرج
عبد الله الخطيب

وزير الشؤون البلدية
والقروية والفنية
الدكتور محمد مهدي الخزان

وزير
المعدل
الدكتور محمد مهدي الخزان

وزير البريد والاتصالات
وزير المالية وبركة
سليمان الحافظ

وزير الدولة
والثروة المعدنية
الدكتور هادي الملقى

وزير
المعدل
محمد صالح الخوري

وزير
الحوكمة والحوكمة
علي بن تاجي

وزير التنمية الاجتماعية
ووزير الثقافة ووزير الشباب وبركة
الدكتور محمد علي مامس

وزير
الزراعة
محمد الخازن

وزير
الاصح
ناصر جوده

وزير
الثقافة
فهد القاضي

وزير دولة للشؤون البرلمانية
وزير التنمية الإدارية
الدكتور بسام الصالح

وزير دولة للشؤون
والصحة - وزراء
سميح بنار

وزير الصحة
والرفاهية الصحية
الدكتور خليل المعالي

وزير التربية والتعليم
ووزير التخطيط وبركة
الدكتور فوزي غريبة

المادة - تعديل الفقرة (ب) من المادة (٥٠) من النظام الأساسي بإنشاء عبارة (الامن العام) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (الرئيس) .

١٩٩٩ / ٧ / ٢٠

عبد الله بن الحسين

مخبر عبدا لله بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٩/٢/٢٣

أصدر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٨) لسنة ١٩٩٩

لنظام التنظيم الإداري للأمانة العامة

لمجلس التعليم العالي

صادر بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

المادة ١- يسمي هذا النظام (نظام التنظيم الإداري للأمانة العامة لمجلس التعليم العالي لسنة ١٩٩٩) ، ويحل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يتكون الجهاز الإداري للأمانة العامة للمجلس من :-

- أ- الأمين العام .
- ب- مساعدي الأمين العام .
- ج- المديرات والوحدات التالية :-
 - ١- مديرية البحوث وشؤون الطلبة .
 - ٢- مديرية العلاقات الثقافية وأمناء .
 - ٣- مديرية شؤون معادلة الشهادات .
 - ٤- مديرية الشؤون الإدارية والمالية .
 - ٥- مديرية شؤون مؤسسات التعليم العالي العامة .
 - ٦- مديرية شؤون مؤسسات التعليم العالي الخاصة .
 - ٧- مديرية الدراسات والبحوث .
 - ٨- وحدة الرقابة الداخلية .
 - ٩- وحدة الشؤون القانونية .

المادة ٣- أ- لرئيس المجلس بناء على تنسيب الأمين العام أحداث أي مديرية جديدة في الأمانة العامة للمجلس أو إلغاء أي من المديرات القائمة أو دمجها في غيرها .

ب- للأمين العام أحداث أي وحدة أو أحداث أي قسم أو فرع أو شعبة في أي مديرية أو وحدة وله أن يُلغى أي منها أو يدمجها في غيرها .

المادة ٤- أ- يرتبط بالأمين العام رئيس المجلس ويكون مسؤولاً أمامه عن حسن سير العمل في الأمانة العامة للمجلس .

- ب- يرتبط بالأمين العام كل من :-
 - ١- مساعدي الأمين العام .
 - ٢- مديري المديرات .
 - ٣- رؤساء الوحدات .
 - ٤- أمين سر مجلس التعليم العالي .
 - ٥- أمين سر مجلس اعتماد مؤسسات التعليم العالي .
- ويعتبر كل منهم مسؤولاً أمامه عن المهام والواجبات المنوطة به أو التي يكلف بها .
- ج- يرتبط رئيس القسم بمدير المديرية التي يتبعها لهسه ويكون مسؤولاً أمامه عن قيامه بالمهام والواجبات المنوطة به .

المادة ٥- أ- تؤلف في الأمانة العامة للمجلس لجنة تسمى لجنة التخطيط والتنسيق والتوجيه برئاسة الأمين العام وتتكون من :-

- ١- مساعدي الأمين العام .
- ٢- مديري المديرات .
- ب- تتولى اللجنة المهام التالية :-
 - ١- إعداد الخطط والبرامج اللازمة لتطوير الأداء في الأمانة العامة .
 - ٢- تقييم أنشطة الأمانة العامة وإيجازاتها .

٣- دراسة مشروعات الانقصة والتعليقات المتعلقة بالامانة

الامانة.

٤- أي مهام أخرى يحيلها اليها الامين العام.

ج- لتجتمع اللجنة بصورة دورية أو كلما دعت الحاجة الى ذلك بدعوة من رئيسها ، ويتكون اجتماعها قانونياً اذا حضره ثلثا اعضائها على أن يكون الرئيس من بينهم ، وتتخذ اللجنة توصياتها بأكثرية أصوات الاعضاء الحاضرين ، وفي حالة تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة.

المادة ٢٥- يتولى الامين العام لتكثيف أي لجان دالة أو مؤقتة تتعلق بأعمال الامانة العامة للمجلس.

المادة ٢٦- يصدر الامين العام التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام بما في ذلك مايلي:-

أ- تحديد مهام المديريات والوحدات في الامانة العامة للمجلس وتعيينها واعادة النظر في تحديد ارتباطاتها.

ب- تحديد المهام والواجبات المنوطة بمساعدي الامين العام ومديري المديريات ورؤساء الاقسام والفرع والشعب في الامانة العامة للمجلس.

ج- تحديد العلاقة بين المديريات والوحدات في الامانة العامة للمجلس واساليب الاتصال والتنسيق فيما بينها.

د- وصف الوظائف في الامانة العامة للمجلس وتعيينها مع الجهات المختصة بما لا يتعارض مع الاعمار اصنام تعليمات وصف الوظائف المعتمدة في الجهاز الحكومي وتعيينها.

المادة ٢٧- يمارس الامين العام صلاحيات كل من الوزير والامين العام ايضاً وردت في نظام الخدمة المدنية أو في أي نظام اخر .

المادة ١- يلقى (نظام تنظيم وزارة التعليم العالي) رقم (٣٦) لسنة ١٩٨٥ والتعديلات التي طرأت عليه.

١٩٩٩ / ٧ / ٢٣

عبدالله بن الحسين

وزير الأوقاف والشؤون والمؤسسات الإسلامية	وزير العدل	وزير دولة للوزراء	رئيس الوزراء
الدكتور عيسى بن محمد	جورج السويل	الدكتور طاهر عثمان	الدكتور فائق الفركاني

وزير الأشغال العامة والاستثمار ووزير النقل	وزير الداخلية	وزير الشؤون الدينية والثقافة والفنون	وزير العدل
المهندس ناصر التلاوي	عبدالله الخطيب	الدكتور عيسى بن محمد	الدكتور محمد مهدي الفركاني

وزير البيئة والتضاريس سليمان الحافظ	وزير المياه والري ووزير الثقافة والفنون	وزير الصناعة والتجارة	وزير الصناعة والتجارة
سليمان الحافظ	الدكتور هادي المكي	محمد صالح العريفي	محمد صالح العريفي

وزير السياحة والتراث علاء بركاتي	وزير تنمية السياحة	وزير دولة للوزراء	وزير الزراعة
علاء بركاتي	الدكتور محمد خير عيسى	محمود الفركاني	محمود الفركاني

وزير التخطيط	وزير المالية	وزير دولة للوزراء	وزير الزراعة
الدكتور فائق جباري	الدكتور مهدي مكي	الدكتور سامي الفركاني	الدكتور سامي الفركاني

وزير دولة للشؤون القانونية	وزير الزراعة	وزير الصحة	وزير الصحة
الدكتور سامي الفركاني	الدكتور سامي الفركاني	الدكتور سامي الفركاني	الدكتور سامي الفركاني

وزير دولة للشؤون القانونية	وزير الزراعة	وزير الصحة	وزير الصحة
الدكتور سامي الفركاني	الدكتور سامي الفركاني	الدكتور سامي الفركاني	الدكتور سامي الفركاني

نحن عبد الله بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقوره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٢/ ١٩٩٧
فأمر بوضع النظام الآتي:-

نظم رقم (١٩) لسنة ١٩٩٩

انظام لوزام البنك المركزي الاردني
صادر بمقتضى المادة (٣٥) من قانون البنك
المركزي الاردني رقم (٣٣) لسنة ١٩٧١

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام لوزام البنك المركزي الاردني لسنة ١٩٩٩) ويعمل به
من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- يكون للتكلمات التالية حيلما وورث في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه
مالم يدل القوية على غير ذلك :-

البنك :	البنك المركزي الاردلي.
المجلس :	مجلس ادارة البنك.
المحافظ :	محافظ البنك.
الجنة :	لجنة اللوزام المشكلة بموجب احكام هذا النظام .
اللسوزام :	الاموال المنقولة اللازمة للبنك والتأمين عليها وصيانتها والخدمات التي يحتاج اليها بمافي ذلك مواد الصيانة وخدماها والسكوكات الذكارسية التي يصدرها البنك باستثناء المراجع التي يحتاجها البنك .
الدارة :	الدارة المختصة باللوزام في البنك .
التمهيد :	أي شخص طبيعي او اعتباري يتولى توريد اللوزام الى البنك .

المادة ٣- تتولى الدارة المهام والصلاحيات التالية :-

ا- وضع الضبط اللازمة لتوفير لوزام البنك وتحديد وسائل تليدها.

ب- شراء اللوزام وفقا لاحكام هذا النظام.

ج- حفظ اللوزام وتخزينها في المستودعات وصيانتها والبيع الوسائل الجديدة
في تحقيق ذلك .

د- تطوير ادارة اللوزام بمافي ذلك اعتماد مواصفات لياسة للوزام وبخاصة
ذات الاستعمال المتكرر منها .

هـ- تنظيم قيود اللوزام وسجلاتها.

و- اجراء الجرد السنوي للوزام او كلما دعت الحاجة الى ذلك .

المادة ٤- ا- يتم شراء اللوزام بطلب شراء يقدم الى الدارة يتضمن تحديد كمياتها وبيان
واقيها بمواصفاتها.

ب- يقدم طلب الشراء قبل وقت كاف لاتمام عملية الشراء والتوريد ولاينظر في
أي طلب يوصف بالاستعجال الا اذا كانت هذه الحالة للاستة من حاجة
طارئة يصعب توفيقها او التنبؤ بها وفق تقدير المحافظ او من يوضه .

ج - تتم الموافقة على طلب الشراء من المحافظ أو من يوليه بلك .

المادة ٥ : أ - يطبق مبدأ المنافسة في جميع عمليات الشراء للحصول على أفضل جودة وأفضلها سعرا وشروطا مع مراعاة قدرة المتعهد على تنفيذ التزامه بالتوريد حسب الشروط والمواصفات خلال المدة المحددة للتوريد .

ب - لا يجوز تولية اللزائم المتشابهة المراد شرائها إلى صقلات محددة .

المادة ٦ : أ - إذا تساوت المواصفات في اللزائم المعروضة ودرجة جودتها وشروطها الأخرى لخص الجهة المختصة بالشراء مراعاة ما يلي :-

أ - إعطاء الأفضلية للزائم المنتجة في المملكة على أن تحسب أسعارها على أساس فرق السعر التفاضلي الذي يفرقه مجلس الوزراء .

ب - إعطاء الأفضلية للزائم المعروضة من المنشآت المقيم في المملكة بصورة دائمة إذا تساوت الأسعار .

المادة ٧ : أ - يجوز شراء اللزائم من خارج المملكة مباشرة في أي من الحالات التالية :-

١ - إذا لم تتوفر اللزائم المراد شرائها في المملكة وتكسر شرائها عن طريق ترسلة .

٢ - إذا أوصت اللجنة أن شراء تلك اللزائم من خارج المملكة مباشرة يعود بالفائدة على البنك من حيث الظلة والجودة وسرعة التوريد .

ب - إذا وافقت اللجنة على موافقة على شراء اللزائم من خارج المملكة ، فقد موافقة أي أكثر إلى خارج المملكة لشرائها في أي من الحالات المنصوص عليها في البندين (١) و (٢) من الفقرة (أ) من هذه المادة على أن يلتزم أفراد الشراء بموافقة الجهة صاحبة الصلاحية وفقا لأحكام هذا النظام .

المادة ٨ : يجوز الدارة بموافقة الجهة ذات الصلاحية بالشراء تعديل لوزم مستقلة بالوزم لأخرى جديدة أو مستعملة بناء على تقرير اللجنة على أن يتم تحديد سعر لكل اللزائم المتشابهة بما يفلح مع مصلحة البنك .

المادة ٩ : مع مراعاة صلاحية شراء اللزائم وفق أحكام هذا النظام تتم عملية الشراء بطرح عطاء ، إلا أنه يجوز شراء اللزائم بأحدى الطريقتين التاليتين :-

١ - الشراء المباشر للزائم بالتفاوض مع بقعها أو متجعيها أو مورديها في أي من الحالات التالية :-

١ - إذا كانت اللزائم المطلوب شرائها محددة الأسعار من قبل السلطات الرسمية أو ذات أسعار محددة علميا .

٢ - إذا كانت اللزائم مطلوبة لمواجهة حالة طارئة لا تسمح بالقيام بإجراءات طرح عطاء أو استرجاع عروض يوافق عليها المجلس بناء على تشييب المحافظ المستند إلى توصية اللجنة .

٣ - إذا كانت اللزائم لا يمكن توريدها إلا من مصدر واحد .

٤ - إذا كانت اللزائم تطلبا تدينية أو إجراء عملية أو لوات لا تتوفر لدى أكثر من مصدر واحد بدرجة لكفاءة ذاتها بناء على تقرير لقي من ذوي الاختصاص والخبرة .

٥ - إذا كان الغرض من شراء اللزائم توحيد الصنف أو التقليل من تنوع الأجهزة لتوفير لكفاءة قطع تدينية .

٦ - شراء خدمات تشتمل على أعمال صيانة أو إصلاح أو استبدال أو فحص دون أن يكون حجم العمل مفرسا عند الشراء .

٧ - شراء خدمات الصيانة وموادها اللازمة لأصل البنك .

٨ - إذا طرأ طءاء أو استرجع عروض ولم يكن بالمستطاع الحصول على خلال أي منها على عروض مناسبة أو لم تكن الأسعار معروفة أو عند عدم الحصول على كامل القيمة من اللزائم المراد شرائها من المورد نفسه وفي فوات المحدد .

٩ - إذا كان توريد اللزائم يتحقق بملك المستوكات التجارية .

١٠ - إذا كان شراء اللزائم مباشرة لتلبي لثمن قانوني أو اتفاقية دولية .

١١ - إذا كانت هيئة اللزائم لشراء شرائها لا تزيد على (٢٠٠٠) ألفي دينار .

ب - استرجاع عروض في أي من الحالات التالية :-

- ١ - إذا دعت حاجة طارئة ومستعجلة للقيام بمشروعات شراءها يصعب تأجيلها أو التنبؤ بها ولا تسمح بطرح عطاء وفق ما يقرره المحافظ بناء على تنسيب اللجنة .
- ٢ - إذا لم يتوافر أكثر من ثلاثة عروض للقيام بالمطلوب شرائها .
- ٣ - إذا قلّت قيمة القوائم المراكز شرائها لا تزيد على عشرة آلاف دينار .
- ٤ - إذا لم تقدم عروض كافية ومناسبة لطعام المدرج وانقضت الجهة ذات الصلاحية بضرورة شراء اللوازم عند طريق استرجاع عروض .
- ٥ - إذا رأى المحافظ بناء على تنسيب اللجنة ضرورة استرجاع عروض من جهات معينة لاسباب تتعلق بشفافية العملية أو التخصص .

المادة ١٠ : أ - يتم شراء اللوازم التي تبلغ قيمتها (٢٠٠٠) ألفي دينار خلال ليل صليوية شراء بموافقة المحافظ وللأمانة للتعليمات التي يصدرها لهذه الغاية .

ب - يتم شراء اللوازم التي تزيد قيمتها على (٢٠٠٠) ألفي دينار ولا تتجاوز (٢٠٠٠) عشرين ألف دينار بموافقة المحافظ بناء على تنسيب اللجنة .

ج - يتم شراء اللوازم التي تزيد قيمتها على (٢٠٠٠) عشرين ألف دينار بموافقة المجلس بناء على تنسيب المحافظ المستند إلى دراسة اللجنة .

لجنة اللوازم

المادة ١١ : يشكل المحافظ لجنة تسمى (لجنة اللوازم) من خمسة من كبار موظفي الديار ويسمى أحدهم رئيساً لها وتعرض هذه اللجنة المهام والمشتريات الموضوعة عليها في هذا النظام والتعليمات الصادرة بمقتضاه كما يرأس المحافظ نياباً لأي منهم في حال غيابه .

ب - تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها للنظر في الأمور المدرجة على جدول أعمالها واتخاذ القرارات الاقتصادية بشأنها ، وتكون اجتماعاتها قانونية بحضور جميع أعضائها .

ج - تصدر قرارات اللجنة بالاتفاقية وعلى الحضور المختلف أن يبين أسباب مخالفته خطياً .

د - يعين المحافظ أحد موظفي الديار سكرتيراً لهذه اللجنة ويحدد مهامه .

هـ - تكون قرارات اللجنة خاضعة لمصادقة المحافظ ويتم حفظها في سجل خاص .

المادة ١٢ : أ - تنظم إجراءات الطعناات وشروط الاشتراك فيها وبطريقة دراسة العروض والأحكام والمسؤوليات والالتزامات المترتبة على المتنافسين والمتعهدين في حال عدم التزامهم بوعودهم أو عدم تقبلية عقود الأحالة العميرية معهم بموجب تعليمات يصدرها المحافظ .

ب - يلتزم المتنافسون والمتعهدون بتقديم كفالة الاشتراك لسي الطعنا وكفالة حسن التنفيذ بالنسبة إلى المبلغ التي تحدد في دعوة الطعنا .

المادة ١٣ : يترشح راغبين للجنة كل طعنا ، وله أن يحدد لهذا الدعوة طعنا يتناسب مع ثلثات أعداد الدعوة والفرق المملوكة بها وأمية الطعنا المقررة ، على أنه يجوز توزيع الدعوة دون مقابل على منسب المملوكة التجارية العربية والأجنبية والشركات غير المملوكة التي تتطلبها الجهات الحكومية والجهات التي يرى مصلحة في توجيه الدعوة لها .

المادة ١٤ : يحق للجنة الاستمعة بالقرارات والقرارات المتخذة من داخل الديار أو خارجة بموافقة المحافظ لاتخاذ من قراراتهم لسي أي موظف أو مبرورج طعنا ، والمحافظ بناء على تنسيب اللجنة منح هؤلاء الشراء والقرارات من خارج الديار مكافأة مالية تتناسب مع الأصل التي يقومون بها .

المادة ١٥ : يتولى المحافظ أو من يفوضه التوزيع على العقود التي يبرم مع المتعهدين ولها لأحكام هذا النظام .

المادة ١٦ : تورد باسم الديار الديار المتعلق عليها سواء كتبت من داخل المملوكة أو خارجها .

المادة ١٧ : ١ - تتم الإحالة القطعية على صاحب العرض المطابق للشروط العامة والخاصة في دعوة الطاء والأفضل من حيث الجودة والأسعار والتسليم في المواعيد المقررة وتوافر المقررة المالية والتجارية والقدرة ، أما إذا تساوت الجودة والأسعار يجوز تجزئة الإحالة بين أصحاب العروض فيما لا يتجاوز ثلثين ثلثين المواد والموارد وتكثيف الجهة المخصصة بخلق القرار .

ب - إذا تبين للجنة بأن العرض الأرخص سعرا لا يتناسب مع مصلحة البلد لأسباب تفرها من حيث الجودة أو المقطرة المالية أو التجارية أو الفنية لصالح هذا العرض فتمت الإحالة على صاحب العرض الأصعب مع وجوب تعويض سبب هذه الإحالة ، مع مفاوضاته لتزليل أسعده إن أمكن .

ج - للجنة إعادة طرح الطاء إذا تبين لها أن أسعار العروض الواردة فيها مرتفعة أو لأي أسباب أخرى تراها ملائمة لمصلحة البلد .

د - إذا طلبت الحاجة الحصول على أرقام إضافية واسعة عما هو مكتوب في دعوة الطاء للجهة الممولة بإحالة الطاء الموافقة على تلك شروط أن لا تتجاوز قيمة تلك الأرقام في الأوراق (٢٤%) من قيمة الطاء الأصلي .

المادة ١٨ : ١ - إذا استلزم صاحب العرض الذي استقرت عليه الإحالة القطعية ، عن تنفيذ الطعام أو تأخر عن تقديم الأوراق والخدمات في وقتها المحدد أو تخلف عن تقديم كمية من أصل الطاء أو عجز عن تقديم أي كمية في وقتها المحدد ، أو إذا ثبت أن أحد المتعهدين قدم لطلبه أوراق أو قام بداء خدمات بطريقة فاسد ، للجنة التي أوجبت الطاء اتخاذ أي من الإجراءات التالية :-

أ - مضاعفة القيمة البنكية أو جزء منها وقيد المبلغ المضاعف منها لإيراد الحساب البنك .

ب - حرمان الأوراق من الأسواق التجارية بالأسعار الرخيصة والرجوع على المالكين المستلزمين بقرق الزيادة في السعر .

ج - تكليف المالكين الذي يقر سعره سعر المالكين المستلزمين بتكثيف الأوراق المطلوبة أو إعادة طرح الطاء والرجوع على المالكين المستلزمين بأي فرق في الزيادة في السعر .

د - مطالبة المالكين المستلزمين بالتعويض عن أي خطأ أو ضرر لحق بالبلد .

هـ - حرمان المالكين المستلزمين من الدخول في مناقصات البنك للسدة التي تراها مناسبة .

تسليم اللوازم والنفائلا

المادة ١٩ - ١ - تتولى اللجنة تسليم اللوازم المشتراة إذا غلقت قيمتها لا تزيد على (١٠٠٠) ألف دينار .

ب - يشكل المحافظ لجنة تسلم اللوازم من ثلاثة موظفين على الأقل من ذوي الخبرة في هذا المجال تناظر بها مهمة تسلم اللوازم التي ترد في البنك من المتعهدين ، والتي تزيد قيمتها على (١٠٠٠) ألف دينار .

٢ - للجنة التسلم بموافقة المحافظ الاستعانة بالمتقنين أو الخبراء أو خارج البنك إذا دعت الحاجة إلى ذلك ، والمحافظ بناء على تسليم اللجنة منح ملاحظات مالية لإجراءات الخبراء والمتقنين .

ج - على لجنة تسلم اللوازم القيام بما يلي :-

١ - فحص المشتريات حال وصولها للتأكد من عددها وكميتها ومطابقتها للمواصفات والشروط .

٢ - تنظيم محضر باللوازم التي تم تسلمها بين فيه نوعها وأوصافها وكمياتها وأي ملاحظات بشأنها ويقع المحضر من جميع أعضاء اللجنة .

٣ - إذا تبين للجنة التسلم أن اللوازم غير مطابقة للمواصفات والشروط عليها أن تقدم تقريراً بذلك إلى رئيس اللجنة وأن توقف تسليم قيمتها حتى يبت الأمر فيها .

المادة ٢٠ - على الجهات التي تورد اللوازم أو تقدم الخدمات تقديم فقرة أصليته موقعه حسب الأصول .

المادة ٢١ - يراقب أمين المسودع المستندات الخاصة بعد جرد اللوازم ومطابقتها على الفقرة ومحضر التسلم ، ويتم إعطاء اللوازم إلى المستودع بمحضر أحد أعضاء اللجنة .

المادة ٢٢ - تؤمم جميع مشتريات البنك من اللوازم في تسلمها يومها خاص وأرقام بشكل يصعب معه تغيير أي منها ، على أن تحتفظ هذه اللوازم بموجب تعليمات خطية يصدرها المحافظ .

المادة ٢٢- يتم إيفال اللزائم في المستودعات في قيود المستودع بعد تسلمها مباشرة على أن تكون معززة بأوراق خاتمة :-

- أ- مستند الإيفال .
- ب- محضر لجنة تسلم اللزائم التي تزيد قيمتها على (١٠٠٠) لقا دينار .
- ج- للقائمة الأصلية .

المادة ٢٤- تخزن اللزائم في المستودعات الخاصة بها بطريقة منتظمة بحيث تكون جاهزة للتسليم عند الطلب مع مراعاة مدة صلاحيتها للاستعمال وطبيعة كل نوع منها عند طرأها في هذه المستودعات .

القيود والسجلات

المادة ٢٥- تحفظ الدفتر والمستودعات والسجلات والبطاقات الخاصة باللزائم وتحتفظ الوسائل التي تراكها مناسبة للنظيم وضبط حركة كل نوع منها وتوزعها والمحافظة على صحة بقية الوثائق .

المادة ٢٦- يلتزم أمين المستودع في ذلك بما يلي :-

- أ- تقديم قائمة عليه ولما تعلق خلاصات المواقف المعول به
- ب- إعداد تقارير دورية عن وضع اللزائم التي في عينه مرة في السنة على الأقل على أن تكون معززة بأرقام تتسلسل اللزائم غير الصالحة للاستعمال واللزائم الفاسدة عن الحماة والتلفسة والارادة .

المادة ٢٧- يحظر ذلك أو التفتيش أو التفتيش في السجلات أو المستندات أو البطاقات الخاصة باللزائم ويتم تصحيح أي خطأ فيها بإسحاب الأضرار وإلغاء وضع وإيقاف عليه من إجراء وفق الأصول المعمورة .

مستودع المستودعات ، ولما يعلق به هذا المستودع

صيانة اللزائم والمحافظة عليها

المادة ٢٨- يجب على إدارة تفتيش الجوازات اللازمة للمحافظة على اللزائم وصيانتها .

المادة ٢٩- تتم صيانة اللزائم في المستودعات الخاصة بها بطريقة منتظمة بحيث تكون جاهزة للتسليم عند الطلب مع مراعاة مدة صلاحيتها للاستعمال وطبيعة كل نوع منها عند طرأها في هذه المستودعات .

المادة ٣٠- يعتبر كل موظف مسؤول عن المحافظة على اللزائم التي بعته واستلمها بخفية ، وعليه التبليغ فوراً عن كل عيب أو تلف يلحق بها أصالتها وصلاحيتها دون أي تأخير ، كما يلتزم بالتبليغ عن فقدان أي منها .

بيع اللزائم والتلفها وفسادها

المادة ٣١- يتم بيع اللزائم بناء على تسبب اللجنة في الحالات التالية :-

- أ- إذا كانت فاسدة عن الحماة .
- ب- إذا كانت تالفة وغير قابلة للاستعمال .
- ج- إذا كانت مستهلكة بالهجرة حديثة أو بالهجرة مستعملة للضمان لتلخيص

المادة ٣٢- تتولى اللجنة بيع اللزائم بالزيادة بموافقة المحافظ إذا كانت قيمتها للتقديس الحالية لا تتجاوز (٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار ، وبموافقة المجلس إذا زادت قيمتها على ذلك .

المادة ٣٣- يتم خلاف اللزائم التي لا تصلح للاستعمال أو التي يتصل ببقايا الأصول التالية :-

- أ- تنظيم الدفتر وقائمة اللزائم المرات تلتفتها ، تبين فيها نوع اللزائم وإسراج شرائها وأقيمتها الشرارية والدفترية والتقديسية والحالية وفسادها وأسباب في تلفها .

ب- لفص للجنة اللزائم المطلوب تلتفتها قبل المباشرة باللائحة ، وإتلاف تقريرها بشأنها تبين فيه أن اللزائم قد أصبحت حادة لا يصلح منها وبكدها ولا يمكن استخدامها ، ويرفع التقرير في المحافظ للصواب على موافقة اللجنة المختصة على اللائحة إذا كان القيمة التقديرية للزائم المطلوب تلتفتها لا تزيد على (٢٠٠٠) لقا دينار ، أما إذا زادت على ذلك ينقل الحصول على موافقة المجلس .

المادة ٣٤- عند بيع أو التلف أي لزام غير صالحة للاستعمال أو لفصه عن الخاتمة يجب أن تكون مستندات إخراجها بوثيقة ثابت يبينها في تلتفتها حسب مقتضى الحال .

المادة ٣٥- تسام اللزائم المباعة في المشتري بعد فتيش منها بموجب مستند إخراج أصولي يثبت عليه رقم وتاريخ وقيمة المستند الذي تم بيعه فيها لثمن .

صرف للوالم

المادة ٣٦- تصرف للوالم بموجب طلبات صرف موقعة من الموظف المخول بذلك على الشئام المتعددة لهذه الخلية .

المادة ٣٧- تصرف للوالم من المستودع إلى الجهة الطالبة بموجب مستند المصراع أصولي موافق من أمين المستودع ومن تشتملها .

المادة ٣٨- يتم شطب أي خسارة أو نقص في اللوالم إذا لم يكن نتيجة إهمال أو اختلاس وفقا للصلاحيات التالية :-

أ- بقرار من المحافظ بناء على تسبيب للجهة إذا كانت قيمة اللوالم عند الشراء لا تتجاوز (٥٠٠) خمسمئة دينار .

ب- بقرار من المجلس بناء على تسبيب المحافظ إذا كانت قيمة اللوالم تتجاوز (٥٠٠) خمسمئة دينار .

المادة ٣٩- إذا أُلغى المحافظ بعدم جواز عرض اللوالم غير الصالحة أو الفاسدة عن حاجة البنك للبيع أو كانت لغايات بيعها تتجاوز الشئ الذي يمكن الحصول عليه يجوز له بناءً على تسبيب للجهة التصرف بها أو اتلافها حسب الأصول وشطبها من القيد .

الإعارة والإهداء

المادة ٤٠- للمحافظ أن يعير أي لوالم إلى أي جهة بحاجة إليها ، على أن يقر ذلك فس سجلات اللوالم .

المادة ٤١- للمحافظ أن يعير أي لوالم لأثرية قوميتها للتقوية على (٢٠٠٠) ألفي دينار سبب تسليمها لأثرية قوميتها لتقوية على ذلك أو لغيره موافقة المجلس بناء على تسبيب للمحافظ المستند إلى توصية اللجنة ، وفي جميع الأحوال لا يجوز إهداء لوالم البنك إلا للوزارات والهيئات الحكومية والمنظمات العامة الرسمية والهيئات الخيرية والفرق الرياضية والرابطة الثقافية وضيوف البنك

احكام عامة وختامية

المادة ٤٢- تجري دائرة التدقيق والتنظيم الداخلي جرءا كاملا الموجودات البنك من اللوالم المختلفة كلما رأى المحافظ ذلك ضروريا وله أن يشكل لجنة جرد لهذا الغرض .

المادة ٤٣- للمحافظ أن يطلب تقديم كفالة بتكفية من أمين المستودع أو أي موظف آخر يحتفظ بهدنه باللوالم بمبلغ يتناسب مع مقدار ما يهدنه منها .

المادة ٤٤- يصدر المجلس بناء على تسبيب المحافظ التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

الصادرة - يأتي نظام لوائح البنك المركزي الأردني، رقم (٨) لسنة ١٩٧٠ وتعديلاته -

١٩٩٩/٧/٢١

عبدالله بن الحسين

وزير الأوقاف والشؤون المسكن	وزير العدل	وزير دولة لشؤون التنمية	رئيس الوزراء
الدكتور عيصام الجدي	جولت السويل	الدكتور طاهر كلان	الدكتور فالح العارفة

وزير الخارجية	وزير الشؤون المالية والقريبه والبنك	وزير الثقافة العمل	وزير المسكن
عبدالله الشبيب	توفيق كركسان	خليل سلطان الحسن	الدكتور محمد مهدي القرحان

وزير الريادة والاتصالات	وزير المياه والري ووزير الثقافة والشؤون المحلية	وزير الأشغال العامة والإسكان ووزير النقل
سليمان الحافظ	الدكتور هاني السلي	المهندس ناصر التلوي

وزير التنمية الاجتماعية ووزير دولة للشؤون البرلمانية ووزير تنمية الإدارة المركزية	وزير الزراعة ووزير الصحة والزراعة والتنمية الزراعية
الدكتور محمد غير ماسر	مجموع القرشي

وزير التخطيط ووزير الصناعة والتجارة والصناعة	وزير الصناعة	وزير الصناعة والتجارة
الدكتور ايلي صاري	الدكتور بهلول ماري	علي بطاوي

وزير دولة للشؤون القانونية والتشريع	وزير القانون	وزير الاصلاح
سليم طاهر	الدكتور فوزي خرايه	ناصر جوده

تشكيل محكمة

صيانة أموال الدولة

* صدرت الأرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار المجلس القضائي رقم (١٧) لسنة ١٩٩٩ المتضمن تشكيل محكمة صيانة أموال الدولة برئاسة القاضي محكمة العدل العليا السيد محمود حجازي وعضوية القاضيين السيدين نديم فريحات نصرأوي وحسن محمد حبيب بالإضافة للعمل الحالي لكل منهم اعتباراً من تاريخ ١٩٩٩/٧/٢٠.

قرار منح علامة الجودة الأردنية

صادر عن مدير عام مؤسسة المواصفات والمقاييس

قرر مدير عام مؤسسة المواصفات والمقاييس بموجب الصلاحيات المخولة له بموجب المادة رقم ٨ من " تعليمات منح الترخيص باستعمال علامة الجودة رقم ٧ لعام ١٩٩٧ " الصادرة استناداً لنظام علامة الجودة رقم ٤٩ لعام ١٩٩٦ ، منح علامة الجودة الأردنية لمؤسسة التزويد الأردنية على منتجاتها من كروتات الكالسيوم حسب المواصفة القياسية الأردنية رقم ١٩٩٥/١٥٥ وأنة عام من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

مؤسسة التزويد الأردنية
م. حسان السعدي

إنشاء مركز جبركيإعلان

استناداً لتسليحية لمصلحة (١) بمقتضى المادة (٦) من قانون الجمارك رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٨،
أقرر إنشاء مركز جبركي للتحريات على المستودع العام للتجارة للشركة الأردنية للتسويق
وتسويق المنتجات الزراعية يسمى (مركز جبرك بوندو للفصل).

وزير المالية/ للجمارك
الدكتور ميشيل ماركو

تعليمات معلة لتعليمات التأهيل للشركات
والشركات الهندسية والاستشارية رقم (٢) لسنة ١٩٩٩

أولاً: تسمى هذه التعليمات تعليمات معلة لتعليمات التأهيل للشركات الهندسية والاستشارية
رقم (٢) لسنة ١٩٩٩ بصيغرة استناداً إلى المادة (٤) من نظام الإطفاق الحكومية رقم (٧١)
لسنة ١٩٨٦ وفقاً مع تعليمات التأهيل للشركات الهندسية والاستشارية لسنة ١٩٩٩.

ثانياً: يهدف هذا آخر فقرة الخاصة بفترة الملتصق من متطلبات التأهيل للفترة ثلاث سنوات من الحوسبات
التي تمدها والمختبرات واستطلاع المخرج من مجال الخدمات الهندسية من الملحق رقم (١) من
تعليمات التأهيل للشركات الهندسية والاستشارية لسنة ١٩٩٩ الصادرة لتتبعه
(أو لا تحت فترة الملتصق الهندسي أقل من (٢) سنة يجوز اعتبار فترة رئيس الاختصاص إذا
كانت أقل من (٢) سنوات فاشتر في نفس المجال).

وزير الأشغال العامة والإسكان
المهندس حسني أبو غيدا

قرارصالح عن وزير الصحة

استناداً لأحكام المادة (٢٢) من قانون مزاولة مهنة الصيدلة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٢ ولتحديد
عدد الصيدليات العامة والمساعدات في كل مدينة وفق متطلبات المصنع العام وبعد الاستئذان برأي
مجلس الكلية، أقرر ما يلي:-

١- يلحق الصيدلي الرابع بفتح صيدلية عامة أو مستودع في مدينة صان القريز وأريسد والأردباء
ترخيصاً لذلك إذا منس على ترخيصه لمزاولة مهنة الصيدلة الصادر عن وزارة الصحة والرعاية
الصحية مدة خمس سنوات.

٢- يلحق الصيدلي الرابع بفتح صيدلية عامة أو مستودع له في أي من مراكز المحافظات الأخرى
عن الأردن في الجاد (١) أعلاه ترخيصاً لذلك إذا منس على ترخيصه لمزاولة مهنة الصيدلة
الصادر عن وزارة الصحة والرعاية الصحية مدة أربع سنوات.

٣- يلحق الصيدلي الرابع بفتح صيدلية عامة أو مستودع له في مراكز الأوبئة الأخرى ترخيصاً لذلك
إذا كان قد منس على ترخيصه لمزاولة مهنة الصيدلة الصادر عن وزارة الصحة والرعاية
الصحية مدة ثلاث سنوات.

٤- يلحق الصيدلي الرابع بفتح صيدلية عامة أو مستودع له في الأندية ترخيصاً لذلك إذا كان قد
منس على ترخيصه لمزاولة مهنة الصيدلة مدة عام.

٥- يلحق الصيدلي الذي حصل على ترخيص مزاولة مهنة الصيدلة ترخيصاً لفتح مؤسسة صيدلانية أو
مستودع في المدن والقرى التي لا تفرق فيها صيدلية عامة فور تقديم الطلب.

٦- يحل الصيدلي الذي يمتلك مؤسسة صيدلانية بديها إلى صيدلي آخر إرفاق أحكام المادة (١٩)
من القانون.

ب- الصيدلي الذي باع مؤسسته الحصول على ترخيص جديد في أي منطقة وذلك بعد اقتضاء
فرا صاري عدد السنوات المطلوبة لفتح الترخيص في تلك المنطقة وتجب عدد السنوات من تاريخ
تسليم المؤسسة إليها كحد أدنى.

٧- لا يحل الصيدلي على مؤسسته الصيدلانية من منطقة لا بد لقتضاء البند الواردة أعلاه
المنطقة المراد نقل المؤسسة إليها كحد أدنى.

٨- يحل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره في الجريدة الرسمية.

وزير الصحة
الدكتور اسحق مرقه

قرار رقم (١)

لجنة ١٩٩٩

صادر عن المجلس العالي للتفسير الدستوري

اجتمع المجلس العالي لتفسير الدستور للنظر في الطلب الوارد من معالي رئيس مجلس النواب بكتابه رقم ١٥٦/١/١٥٢ تاريخ ١٩٩٩/١/٣٠ والمتضمن أن مجلس النواب الثالث عشر قرر في جلسته الثالثة عشرة من الدورة العادية الثانية المنعقدة بتاريخ ١٩٩٩/١/٢٤ توجيه السؤال التالي للمجلس العالي للتفسير الدستوري * هل تجيز أحكام الدستور لمجلس النواب عند إعادة مشروع القانون معدلاً من مجلس الاعيان ، أن يقدم اقتراحات جديدة على المواد المختلف عليها ، لم يجب عليه أن يصدر على قراره السابق أو يؤيد قرار مجلس الاعيان . وبعد الاطلاع على الكتاب المشار اليه والمداولة ، تبين لنا انه سبق للمجلس العالي لتفسير الدستور بالقرار رقم ٥٥/١ الصادر بتاريخ ١٩٥٥/١/٤ أن يصدر وحده مذلول كلمة التعديل الواردة في المادة ٩١ من الدستور التي تضمن تخيير رئيس الوزراء مشروع كل قانون على مجلس النواب الذي له حق قبول المشروع أو تعديله أو رفضه ، وفي جميع الحالات يرفع المشروع إلى مجلس الاعيان ولا يصدر قانون الا اذا قرره المجلسان وصدق عليه الملك . وقد تبين هذا التفسير أن التعديل المقصود بنص المادة ٩١ هذه يخصص في حدود احكام مشروع القانون وأهدافه ومبرراته ، سواء اكان ذلك التعديل بالزيادة أو النقصان . بمعنى أن المجلس حدد كلمة كلمة التعديل الواردة في نص المادة ٩١ ، وبه التعديل الذي لا يتضمن إضافة أحكام جديدة ، لا صلة لها بموضوع المشروع أو الهدف الذي وضع من أجله . وقد على المجلس هذا الأمر بأنه إذا أجاز لمجلس النواب وضع ميثاق هذه الأحكام والمعاني الجديدة عن طريق التعديل في المشروع

الحق - راجعاً ١٩٩٩

فإنه يتربط على ذلك مخالفة الدستور الذي حدد في المادة ٩١ منه المراحل التي يمر فيها مشروع القانون بحيث يجب عرضه من قبل رئيس الوزراء على مجلس النواب ثم يرفع إلى مجلس الاعيان ثم يقرن بالارادة الملكية السامية ، فإذا أصلى الحق لمجلس النواب أن يضيف للمشروع المقدم من الحكومة أحكاماً جديدة لا صلة لها بموضوع المشروع ، فإن ذلك يعني وقوع مخالفة لأحكام الدستور . يستفاد مما تقدم أن المجلس العالي قد حدد بالقرار المشار اليه ميثاقاً محدداً لمعنى التعديل الذي يحق لمجلس النواب ادخاله على المشروع ، سواء عند قبول مجلس النواب للمشروع كما قدم من الحكومة ، أو عند ممارسة حقه بإجراء التعديل ضمن الحدود المبينة بقرار التفسير . إذ انه بذلك يكون قد استعمل حقه واستند ولايته بإحالته إلى مجلس الاعيان وبهذا يكون ملزماً بنسأ لقراره وعدم وصول المشروع إلى مجلس الاعيان بإمراس هذا المجلس حقه كلاً في بحث المشروع فله الموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب أو إجراء أي تعديل عليه أو رده ، وفي هاتين الحالتين الأخيرتين يعاد المشروع إلى مجلس النواب الذي عليه أما ان يوافق على المشروع كما ورد من مجلس الاعيان أو يصدر على قراره الاول . وعليه فلا يجوز له ان يعد البحث في المواد التي سبق وأن وافق أو أبدى رأيه فيها . لأن اجازة إجراء تعديلات جديدة على المشروع من قبل مجلس النواب بعد ان بين مجلس الاعيان رأيه في المشروع يتربط عليه إغفال إعمال المادة ٩١ التي تبين انه لا رفض أحد المجلسين مشروع أي قانون مرتين قبله المجلس الآخر معدلاً أو غير معدل يجتمع المجلسان في جلسة مشتركة . وعليه نرى انه لا يجوز لمجلس النواب أن يقوم بإجراء تعديلات جديدة على مشروع القانون الذي سبق وأن وافق عليه ، وذلك بعد إعلائته من مجلس الاعيان وإنما يقتصر دوره إما الموافقة على ما ورد من مجلس الاعيان أو الاصرار على قراره الاول .

وفي حالة إصرار مجلس النواب على رايه يعاد المشروع الى مجلس الاعيان الذي له حق الموافقة على ما ورد بقرار النواب أو الإصرار على قراره السابق وفي هذه الحالة تطبق المادة ٩٢ من الدستور .

وان هذه النتيجة التي وصلنا اليها تتفق مع ما جرى عليه العمل خلال سريان احكام الدستور في تطبيق المادتين ٩١ ، ٩٢ من الدستور ، ومع التمسق الدستوري المقرر لقرار مشاريع القوانين .

وعليه نرى أن المادتين ٩١ ، ٩٢ من الدستور لا تجوزان لمجلس الشيوخ عند اعادة مشروع القانون اليه بدلاً من مجلس الاعيان أن يقدم اقتراحات جديدة على المواد المختلف عليها ، وبالضرورة غيرها ، ويختصر حقه إيساً بالموافقة على ما ورد بقرار مجلس الاعيان أو الإصرار على رايه السابق .

وهذا ما نقره بالإجماع بخصوص تفسير المطلوب

قراراً صدر عن المجلس العالي لتفسير الدستور بتاريخ ١٩٩٩/٤/١٣

عضو مجلس الاعيان	عضو مجلس الاعيان	عضو مجلس الاعيان	رئيس مجلس الاعيان	رئيس المجلس العالي
نوابي العراقيه	محمد رمحوي العراقي	عضو مجلس الاعيان	رئيس مجلس الاعيان	رئيس مجلس الاعيان
		عضو مجلس الاعيان	طاهر حكمت	زيد العراقي
عضو مجلس الاعيان	عضو مجلس الاعيان	عضو مجلس الاعيان	عضو مجلس الاعيان	عضو مجلس الاعيان
لغبي مكيه التميز	لغبي مكيه التميز	لغبي مكيه التميز	لغبي مكيه التميز	لغبي مكيه التميز
لغبي مكيه التميز	لغبي مكيه التميز	لغبي مكيه التميز	لغبي مكيه التميز	لغبي مكيه التميز

عضو
مجلس الاعيان عضو مجلس الاعيان | عضو مجلس الاعيان | عضو مجلس الاعيان | عضو مجلس الاعيان || لغبي مكيه التميز | لغبي مكيه التميز | لغبي مكيه التميز | لغبي مكيه التميز | لغبي مكيه التميز |
| لغبي مكيه التميز | لغبي مكيه التميز | لغبي مكيه التميز | لغبي مكيه التميز | لغبي مكيه التميز |

قرار رقم (١) لسنة ١٩٩٩

صادر عن اللجان الخاص بتفسير القوانين

لجنة القوانين الخاص بتفسير القوانين برئاسة الأستاذ طاهر حكمت رئيس محكمة التمييز وعضوية الأستاذ علي الهادي رئيس ديوان التشريع والقاضي الأستاذ عبد تطيق التلي والقاضي الأستاذ سام نوريان والسيد ايد فخلان مدير عام دائرة المطبوعات والنشر والشؤون في مجلس الاعيان في كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ١٢١/٦٥ تاريخ ١٩٩٩/٢/٢١ وكتاب مكي وزير العدل رقم ١١٦٠/٢٢ تاريخ ١٩٩٩/٢/٢٤ لتفسير المصوم الواردة في المواد ٥٧، ٩١، ٩٢ من قانون نقابة المحامين رقم ١٩٨٨.

ولكن ايمان للتقنين للتقنين موضح طلب التفسير:-

١- هل تغير لائحة النقابة التي اعلمها المجلس قبل أن يكمل مدة السنتين والتي تم تعديلها بموجب قانون النقابة الجديد رقم (١٥) لسنة ١٩٩٨ دورة كاملة لم لا.

٢- هل يحق للتقنين الحالي الذي لم يكمل مدة ولايته ترشيح نفسه لدورة المجلس القادمة وفقاً لنص البند (٥) من الفقرة ٢ من المادة ٩٢ من قانون نقابة المحامين رقم ١٩٨٨.

وبعد التلخيص والمداولة بقرار الديوان ما يلي:-

١- فيما يتعلق بالسؤال الأول:-

وحيث أن المادة ٢١/٩٢ من قانون نقابة المحامين رقم (١) لسنة ١٩٨٣ التي عطي له:-

يكلف المجلس من التقنين، وبمهمة اعضاء وهم للتقنين جميعاً وفقاً وكم هذا القانون،

ولكون ولاية المجلس لمدة سنتين استلزم اختياراً من تاريخ التلخيص.

وجاء في المادة ٥٧ من قانون نقابة المحامين رقم ١٥ لسنة ١٩٩٨:-

بعد صدور هذا القانون يستمر مجلس النقابة للقيام بمهامه وادائه حتى شهر نيسان من السنة التي تلي سنة صدور هذا القانون حيث يتم انتخاب مجلس جديد بمقتضى ائتمنة.

وحيث أن مجلس النقابة الحالي كان قد تم انتخابه في ١٩٩٨/٧/٢٢، وحيث أنه عند هذه لائحة

للقانون الجديد يكون هذا المجلس قد أمضى أقل من سنة من مدة ولايته للقانون.

وحيث أن مدة ولاية المجلس للقانون أصبحت ثلاث سنوات بموجب القانون الجديد فإن

لمجلس الحالي لا يكون له اكمال دورة كاملة. وهذا ما نقره بتسمية للسؤال الأول.

ولما بالنسبة لتداول القضاة:-

تأسساً على ما سبق بيانه، وحيث أن ولاية القضاة الكاملة هي لمدة سنتين بموجب القانون السابق، ولا يكون له القضاة منها إلا مدة تقل عن سنة واحدة حينئذ هذا القانون، وحيث أن المقصود بحسنة (أ) لا يجوز للقضاة القضاة أكثر من دورتين متتاليتين) هو دورتين متتاليتين كسنتين ويستلزم منها القضاة مدة ولايته كاملة لكل منهما وليس جزءاً من إحداها، وحيث أن من شأن عدم التجديد لدورة القضاة هو أن القضاة خلال دورتين يكون قد استلزم الوقت الذي رآه المشرع كافياً ليعلم المعاد المطلوب في إدارة القضاة، وحيث أن استلزام هذه المدة للدورتين يجب أن يكون تأسساً، حتى يتحقق شرط الملغ من الترشيع لدورة أخرى، وحيث أن القضاة الحالي لم ينتج له فرصة استلزام مدة ولايته كاملة، لذلك لا ينطبق عليه شرط الملغ من الترشيع لدورة جديدة مع إلغاء القانون الجديد. وهذا ما تقرره بشأن التفسير المطلوب.

قرراً صدر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين بتاريخ ١١٩٩/٢/٢١.

رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين

رئيس محكمة التمييز

القاضي طاهر حكمت

صدر

رئيس ديوان التشريع وأراي

في رئاسة الوزراء

علي الهادي

صدر

القاضي محكمة التمييز

القاضي عبد الطيف التلي

صدر

مندوب وزارة الشؤون العامة والقدر

السيد أحمد الحان

صدر

القاضي محكمة التمييز

القاضي بسام إدريان